

# التقرير السنوي

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين



الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين  
Defence for Children International, Palestine Section

2012





الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال | فرع فلسطين  
Defence for Children International | Palestine Section

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين

# التقرير السنوي

# 2012

آذار 2013

## المحتويات

شكر وتقدير	6
المقدمة	7
برنامج الشؤون الإدارية والقانونية	10
برنامج الحماية والتفعيل المجتمعي وحدة التفعيل المجتمعي وحدة عدالة الأطفال	17
برنامج المساءلة والمساعدات القانونية وحدة التوثيق وحدة المساعدات القانونية وحدة البحث والمنصرة	36
التقرير المالي - الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال / فرع فلسطين 2012 المدقق والمعتمد من شركة أرنست ويونغ للتدقيق	

## أهداف المؤسسة

تأكيد المساءلة والمحاسبة للقائمين على حماية ورعاية الأطفال الفلسطينيين في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.

فضح سياسات الاحتلال بحق الأطفال الفلسطينيين، وتحسين المساءلة والمحاسبة لمنتهكي حقوق الأطفال الفلسطينيين من الاحتلال.

## شكر وتقدير

تتوجه الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين، بجزيل شكرها وامتنانها إلى جميع المؤسسات والأفراد الذين دعموا جهودها في الحماية، والترويج لحقوق الطفل الفلسطيني، والذين آمنوا بعملنا وساهموا بدعمه على مدار السنة، فمن دون دعمكم لم نكن لنتمكن من العمل بشكل فعال نحو تحقيق رؤيتنا لمجتمع فلسطيني يحترم حقوق جميع الأطفال دون تمييز. ونخص بالذكر:

1. Interchurch Organization for Development Cooperation (ICCO and Kerk In Actie) Netherlands
2. NGO Development Centre (NDC)
3. Evangelischer Entwicklungsdienst (EED) – Germany
4. Save the Children International
5. Stichting Kinderpostzegels Nederlands (SKN) – Netherlands
6. ARCI Cultura e Sviluppo – Italy
7. Mundubat - Spain
8. Broederlijk Delen - Belgium
9. United Nation Development Programme -UNDP
10. European Union
11. Swiss Interchurch Aid- HEKS
12. World Vision
13. The United Methodist Church
14. The United Church of Canada
15. Solidarity Fund (Kerkin Actie)

كما نتقدم بالشكر الخاص لطاقتنا الموظفين والمتطوعين والمتدربين، والشكر موصول لمجلس أطفال الحركة ولأعضاء مجلس الإدارة المتفانين الملتزمين، وأعضاء الجمعية العامة، وكذلك لجميع المنظمات الشريكة.



## حضرات الزملاء والشركاء والداعمين والأصدقاء الأعزاء

من خلال تطلعاتنا نحو عام جديد من العمل الجاد من أجل حقوق الأطفال الفلسطينيين، فإنه يسعد الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين أن تشارككم عاماً مضى بما فيه من نجاحات وتحديات ليس فقط على مستوى تطور عمل المؤسسة والمجتمعات التي تعمل بها فقط، بل أيضاً الحالة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

في العام ٢٠١٢، شهدنا العديد من التغييرات على الصعيد السياسي والاستراتيجي، أهمها الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة، والذي نعتبره تغييراً هاماً نعمل على دراسته دراسة معمقة من أجل مراقبة تأثيراته على عملنا وكيفية الاستفادة من هذا الاعتراف لما يحقق مصلحة أكبر للأطفال الفلسطينيين.

هذا العام أيضاً شهد حرباً إسرائيلية أخرى على قطاع غزة، والتي استشهد فيها ١٥٨ فلسطينياً، من بينهم ٣٤ طفلاً. كما رأينا مراراً وتكراراً هجوماً ضارياً جديداً ينتهي بفشل المجتمع الدولي بمسألة دولة إسرائيل، بينما يدفع الأطفال الفلسطينيين الثمن مرة أخرى. لذا واصلت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين مناصرتها ودفاعها عن حقوق الأطفال الفلسطينيين من أجل مساءلة دولة الاحتلال وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه المنظم والمستمر الذي ينتهك حقوق هؤلاء الأطفال.

إضافة إلى ذلك، وفي الشهور القليلة الماضية كان هنالك العديد من الجهود بإجاء إنهاء الانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية. نحن ندعم ونشجع هذه الجهود لأن إبقاء هذا الانقسام يضعف الجهود وبشتت الفلسطينيين وبالتالي يعكس سلباً على مستقبل الأطفال الفلسطينيين. هذا الوضع الشاذ يجب أن ينتهي في أقرب وقت ممكن.

كما نعلم جميعاً، فإن الأزمة المالية العالمية ما زالت تؤثر على العالم بأكمله. هذه الأزمة أعاقت عمل جميع المؤسسات الأهلية، بما فيها الحركة العالمية في فلسطين. في العام ٢٠١٢ عانينا من تعثر في فرص بعض التمويل. وهنا أود أن أشكر شركاءنا الذين لم يستمروا ويواصلوا دعمهم لنا فقط بل أبدوا استعدادهم لتقديم المزيد من الدعم المادي لنا من أجل تجاوز الأزمة المالية، بل تعويض العجز المالي الحاصل وأخص بالذكر مؤسسة إيكو/كيرك ان اکتي الهولندية، الكنيسة الكندية المتحدة، واتحاد الكنائس المنهجية (الميثوديسيت) - الولايات المتحدة الأمريكية. هؤلاء الشركاء ساهموا وبشكل كبير في دعم عملنا، استمراريتنا، وخططنا المستقبلية، منا لهم كل التقدير والاحترام.

لا نعتبر الأزمة المالية التحدي الوحيد الذي يواجهنا، بل بدأنا نشعر مؤخراً بأن هنالك منافسة تتمثل في ازدياد عدد المؤسسات الأجنبية التي تأتي لفلسطين، تحديداً تلك المؤسسات التي تقوم بتنفيذ برامجها على الأرض وتقوم باستغلال جميع فرص التمويل من أجل تنفيذ تلك البرامج. هذه المؤسسات تخلق حالة من التنافس بل والتحدي للمؤسسات المحلية ومنها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال-

فلسطين. لا أقصد التشكيك في كل هذه المؤسسات أو الطعن في مصداقيتها. ولكن نحن بحاجة لفتح باب للحوار الصادق والصريح معهم من أجل التوضيح والتأكيد على حقيقة أنهم يتسببون بإيذاء مؤسساتنا وعملها. بل ويهددون استمراريتنا واستدامتنا كمؤسسات.

خلال العام ٢٠١٢ عملنا بشكل حثيث من أجل توسيع عملنا المشترك في العالم العربي. فقد قمنا بتنظيم ورشة إقليمية حول قضاء الأحداث في مدينة مادبا في الأردن. حيث شاركت العديد من مؤسسات حقوق الطفل الدولية والعربية في هذه الورشة تم الجمع ما بين الورشة الإقليمية واجتماع المجلس التنفيذي الدولي للحركة العالمية وكلاهما كانا حدثين ناجحين جداً.

وكنناج جهود تشجيع إنشاء فروع حركة عالمية في العالم العربي. فقد تم الاعتراف بفرعين جديدين للحركة في كل من اليمن والسودان. هذا ونأمل بإنشاء فروع أخرى قريباً في كل من مصر. وتونس. والمغرب. والعراق في بداية العام الحالي ٢٠١٣. بالإضافة إلى ذلك فإن المجلس التنفيذي الدولي أخذ قراراً بإنشاء مكتب إقليمي يشمل منطقة الشرق الأوسط وآسيا والهادي بحيث تم تعيين الحركة العالمية فرع فلسطين من خلال مديرها العام ليصبح المفوض العام لهذا المكتب. في نفس الوقت فإن تحضيراتنا لبناء برنامج إقليمي حول قضاء الأحداث ما زالت مستمرة. إننا نؤمن بقوة أن هذه التطورات ستزودنا بالمزيد من الفرص لتوسيع عملنا على المستويين الإقليمي والدولي. إضافة إلى اتخاذ خطوات إجرائية هامة جداً من أجل حقوق الأطفال على المستوى الإقليمي. ونحن على يقين وعلم أن مثل هذه الجهود ستعكس إيجاباً وبشكل مباشر على القضية الفلسطينية وقضية أطفالها.

حدث مهم آخر في العام ٢٠١٢ وهو المؤتمر الوطني العاشر لحقوق الأطفال. هذا العام قمنا بتنظيم المؤتمر بطريقة ونهج مختلفين عن السنوات السابقة. حيث قمنا بعقد عدد من حلقات النقاش في عدد مختلف من المحافظات تحت عنوان وشعار موحد. أن عقد وتوزيع حلقات النقاش والمؤتمر بهذه المنهجية مكننا من الوصول إلى مدن ومناطق أكثر من السابق لتشمل أكاديميين حيث أن كل حلقات النقاش والأيام الدراسية عقدت بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية. والوزارات المختصة والمؤسسات الأهلية المختلفة.

أما فيما يخص عمل المناصرة فإنه لا يزال يشكل أحد نقاط القوة الرئيسية لعملنا. أن عمل الحركة لهذا العام تم تغطيته في عدد هائل من الوسائل الإعلامية على المستويين الوطني والدولي. علاوة على ذلك فإن أخبارنا في الإعلام المحلي تتزايد بشكل مستمر. إن الحركة باتت تعتبر مرجعية رئيسية وصوت أساسي في المجتمع الفلسطيني عندما يتعلق الموضوع بقضايا حقوق الطفل.

إضافة إلى ذلك. فإن عملنا على الجانب الفلسطيني - في المحاور المدنية والاجتماعية التي تتناولها السلطة الفلسطينية- يكسب المزيد من الاهتمام والاعتراف. فقد استطعنا تغيير حياة العديد من الأطفال من خلال التدخل المباشر مع الوزارات الفلسطينية وأجهزتها الرسمية. إن توصياتنا وتقاريرنا يتم أخذها بشكل جاد من قبل الجهات المختصة ذات العلاقة واتصالاتنا مع هذه الأطراف أصبحت أكثر قوة ومتانة.

أما فيما يخص عملنا اليومي سواء في المكتب أو ما هو أبعد من ذلك. فقد استمرينا بتنظيم برنامج تدريبي للطواقم. طورنا أدوات الاتصال الداخلي وعززناها إضافة إلى النشرة الشهرية. قمنا بتحسين





نظام المصادر البشرية. طورنا نظام المساءلة الداخلي ضمن نظام الإدارة. قمنا بتوسيع أنشطتنا مع المجتمع المدني من خلال عقد العديد من الاجتماعات مع هذه المؤسسات والتعلم من خبراتها. وتمكين عملنا القيادي مع مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطيني. ومن ضمن أهدافنا الحالية العمل على تحسين عملية اتخاذ القرارات الداخلية من أجل تعزيز الهيكلية الديمقراطية للحركة وزيادة شعور الطاقم بالملكية المشتركة مع الاحترام لأماكن ومنهجيات وأهداف عملهم.

وبشكل ثابت وكما هو الحال في كل عام فإننا نختتم عامنا بتذكر نجاحاتنا التي حققناها وتحدياتنا التي واجهناها. وهذا بدوره يعني النظر للأمام والمستقبل للتحديات التي سنواجهها كنتيجة حتمية لاستمراريتنا. ولكننا وبصدق نؤمن أن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في فلسطين تستطيع أن تحقق نجاح مستمر وتذكر ما يدعم مؤسساتنا على كل مستوى:

- الرؤية المشتركة التي بنيناها وما زلنا نبنيها.
  - عمل الفريق وثقافة أن النجاح للجميع وليس للأفراد فقط.
  - الإرادة القوية للتغيير.
  - الطريقة التي تترجم من خلالها هذه الإرادة والتي تتمثل بخطط عمل فعلية.
  - الثقة بأنفسنا كمؤسسة وثقتنا بأننا أفراد فريق واحد ما يعني أننا نثق ببعضنا البعض.
  - ممولين وشركاء صادقين وداعمين لرؤيتنا. يسمحون لنا بتنفيذها ويدعموننا بالمصادر الضرورية من أجل تحقيقها.
- ومع الاحتفاظ بكل ذلك في عقولنا، فإنني أكرر شكري وامتناني لطاقمنا، ومتطوعينا، ومجلس إدارتنا، ولشركائنا ومولينا الدوليين، ولشركائنا وزملائنا المحليين، ومجتمعاتنا وأسرنا وأطفالنا الذين بهم ومن أجلهم نعمل معاً. أعرف أننا نستطيع أن نجعل العام القادم عاماً مثمراً لنا جميعاً.

رفعت عودة قسيس

المدير العام

## إنجازات برنامج الشؤون الإدارية والقانونية

## إنجازات برنامج الشؤون الإدارية والقانونية

### ◀ تعزيز دور المؤسسة عام ٢٠١٢ على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي



عملت المؤسسة خلال العام الماضي على تعزيز دورها وبرامجها على مختلف المستويات، داخل المجتمع الفلسطيني، وعلى المستوى الإقليمي والدولي، وذلك انطلاقاً من رؤيتها ورسالتها كمؤسسة مجتمع مدني فلسطينية، وكمؤسسة حقوقية تعنى بحقوق الأطفال، وسواء كان ذلك بتطوير علاقات المؤسسة التكاملية مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية الفلسطينية، أو من خلال تنفيذ الأنشطة والفعاليات مع مؤسسات المجتمع المدني العربية العاملة

في مجال حقوق الطفل، والعمل لتشكيل الائتلافات الإقليمية، بهدف المساهمة وتبادل الخبرات بين المؤسسات، وبناء القدرات للمؤسسات الشريكة، لبناء بيئة حامية للأطفال في الوطن العربي، وكذلك من خلال تعزيز وجود المؤسسة على المستوى الدولي، من خلال عمل المؤسسة بالمناصرة الدولية لحقوق الأطفال الفلسطينيين خاصة تحت الاحتلال، وتطوير علاقات المؤسسة مع المؤسسات الدولية وتحديداً تفعيل دور المؤسسة في المجلس التنفيذي الدولي للحركة العالمية في جنيف، وتطوير العلاقات مع باقي الائتلافات الدولية لحقوق الطفل.

### ◀ على الصعيد المحلي:

#### الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال الثالثة فلسطينياً والـ ٢٩ عربياً على قائمة الجمعيات الأكثر شفافية

طورت المؤسسة من علاقاتها مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، حيث استمرت المؤسسة في تنظيم الزيارات الميدانية للمؤسسات الأهلية، وخاصة العاملة في مجال حقوق الإنسان، حيث تم استثمار اجتماعات طاقم الموظفين في تنظيم زيارات جماعية لطاقم الموظفين لمؤسسات المجتمع المدني في كل من محافظة رام الله وبيت لحم ونابلس والخليل، بهدف التعرف على تلك المؤسسات وطاقم موظفيها، وتعريفهم بالمؤسسة والعمل الذي تقوم به خدمة للمجتمع الفلسطيني، كما واصلت المؤسسة تفعيل الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل، من خلال التنظيم الداخلي للشبكة وتفعيل دور الشبكة في المدن والقرى والحيئات الفلسطينية المختلفة، كما نشطت المؤسسة في مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، وفي شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

وبالنسبة للعلاقة مع المؤسسات الرسمية الفلسطينية، فبالإضافة للدور التقليدي الرقابي كمؤسسة حقوق إنسان على عمل مختلف المؤسسات الرسمية مع الأطفال، عملت المؤسسة على تنظيم عدد من الزيارات للمؤسسات الرسمية في المحافظات، من أجل تسهيل وتنسيق عمل المؤسسة في المحافظات المختلفة، كما ساهمت المؤسسة بعملية بناء قدرات العاملين مع الأطفال خاصة لأطراف نظام قضاء الأحداث في فلسطين، كالنيابة العامة وشرطة الأطفال، ومراقبي السلوك ومرشدي حماية الطفولة ولعدد من المحامين من المحافظات المختلفة.

كما واصلت المؤسسة العمل على صعيد التأثير في السياسات والتشريعات فيما يتعلق بالأطفال، حيث واصلت تفعيل دورها في اللجنة الوطنية لقطاع الحماية حيث شاركت المؤسسة في صياغة تعديلات قانون الطفل، وساهمت في إعداد مسودة قانون حماية الأحداث، وصياغة الخطة الوطنية لقطاع الحماية.

وعلى صعيد التنسيق والتواصل مع صناع القرار وإشراكهم في تنفيذ عدد من الأنشطة، لتغيير سياسات، والتدخل لمصلحة الطفل الفضلى، فكان أبرزها تدخل المؤسسة في قضية عرب الرشيدة، حيث قامت المؤسسة بتوثيق دقيق للظروف الحياتية لعرب الرشيدة الذين رحلوا من مناطقهم ليعيشوا في العراء في مناطق أريحا والأغوار، وخاصة الأطفال منهم، والمشاكل والانتهاكات التي يتعرضون لها، قامت إدارة المؤسسة بالاتصال مع كل من وزيرة الشؤون



الاجتماعية ومحافظ نابلس، ومحافظ طوباس ومحافظ بيت لحم ومحافظ أريحا، لمطالبتهم التدخل الفوري لتخفيف معاناة العائلات المرحلة من عرب الرشيدة مبدئياً، والتدخل من أجل إعادتهم إلى ديارهم التي رحلوا عنها.

على إثر تدخلات المؤسسة المذكورة، بادرت مديرية الشؤون الاجتماعية في محافظة نابلس على تشكيل لجنة خاصة في المحافظة من المؤسسات المعنية كالهلال الأحمر ووزارة الشؤون والمحافظة، حيث قامت اللجنة بتزويد العائلات المرحلة بكميات من المواد الغذائية والخضروات واللحوم، وصهاريج المياه، والحيام، وتأمين تمكين الأطفال من مواصلة تعليمهم المدرسي في المدارس القريبة منهم وتأمين مواصلاتهم من وإلى المدارس، كما وقامت اللجنة بمطالبة الجهات المختصة في محافظة بيت لحم للتدخل لحل المشكلة وتسهيل تأمين عودة العائلات ل منازلهم التي رحلوا عنها.

### ◀ على المستوى الإقليمي:

تابعت المؤسسة جهودها التي بذلت عام ٢٠١١ على الصعيد الإقليمي، وذلك كان سواء الجهود لتشكيل شبكة حقوق الطفل العربية (منارة) حيث هناك تواصل مع مؤسسات حقوق أطفال من حوالي عشرة دول عربية وافقت على الانضمام للشبكة، وتم التوافق بين المؤسسات الشريكة على إقرار

عدد من الوثائق القانونية والإجرائية لتشكيل الشبكة. وتم الانتهاء من إجراءات تسجيلها في لبنان، حيث ستكون بيروت المقر الرسمي للشبكة لبنان. وفي الاجتماع الأخير للشبكة في القاهرة تقرر أن يكون الإعلان الرسمي عن تشكيل الشبكة من لبنان بحزيران ٢٠١٣.

كما تواصلت جهود المؤسسة على صعيد تشكيل ائتلاف قضاء الأحداث بالمنطقة العربية، حيث عقدت الورشة الإقليمية الثانية لقضاء الأحداث في المنطقة العربية أواخر شهر تشرين الثاني ٢٠١٢، حيث حضرها ممثلون لمؤسسات تعنى بحقوق الطفل من ١١ دولة عربية، إضافة لممثل شبكة حقوق الطفل الدولية كرن CRIN، حيث تم الاتفاق على تعزيز العمل والتنسيق بين المؤسسات وتحديدًا مجال قضاء الأحداث في الوطن العربي.

كما وتطورت علاقات المؤسسة مع مؤسسات حقوق الأطفال في عدد من الدول العربية وتطورت الجهود تشكيل فروع جديدة للحركة العالمية في بعض الدول العربية، حيث أسفرت الجهود عن تقديم خمسة طلبات عضوية من مؤسسات حقوق أطفال عربية إلى الأمانة العامة للحركة الدولية بجنيف للانضمام للحركة العالمية، حيث تقرر قبول طلب كل من اليمن والسودان، لعضوية الحركة الدولية.

#### ◀ على الصعيد الدولي:



استمر عمل المؤسسة على الصعيد الدولي سواء بالتواصل مع المؤسسات الدولية ومحاولة استثمار العلاقات معها لبناء علاقات شراكة وتعاون لمناصرة قضايا الأطفال الفلسطينيين، وتعزيز دور المؤسسة بالحركة الدولية، عام ٢٠١٢ في اجتماع الهيئة العامة الدولية تم انتخاب المؤسسة كعضو بالمجلس

التنفيذي للحركة الدولية وكنائب الرئيس لمنطقة آسيا وأستراليا وأمريكا الشمالية، ومؤخراً باجتماع المجلس التنفيذي للحركة الدولية وفي الاجتماع الأخير للمجلس التنفيذي الدولي الذي عقد في مدينة مادبا بالأردن في تشرين الثاني ٢٠١٢، قرر المجلس التنفيذي تكليف الفرع الفلسطيني بفتح مكتب إقليمي للحركة الدولية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما نشطت المؤسسة وتعزز وجودها ودورها وأصبحت مصدراً للمعلومات لمعظم المؤسسات الدولية عن حالة حقوق الطفل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعززت المؤسسة من تواصلها مع عدد من البرلمانيين في معظم الدول الأوروبية، مثل بريطانيا وبارلندا وبلجيكا وهولندا... وكذلك في البرلمان الأوروبي حيث تم تقديم أكثر من مداخلة شفوية وخطبة أمام البرلمان الأوروبي عن حالة حقوق الأطفال الفلسطينيين تحت الاحتلال، وتكرر الأمر أمام لجنة حقوق الطفل الدولية ومجلس حقوق الإنسان، وكذلك المقررين الخاصين ومثلي الأمين العام للأمم المتحدة.

## الإعلام

استكملت وحدة «الإعلام» في المؤسسة في العام ٢٠١٢ ما بدأت العمل به مع بداية عملها نهاية عام ٢٠١١، حيث تم التركيز على ترسيخ أرضية إعلامية صلبة للمؤسسة، من خلال العمل على ثلاثة مستويات:

### المستوى الأول: تاريخ المؤسسة الإعلامي

بدأت وحدة الإعلام في المؤسسة بتجميع كافة الإنتاجات الإعلامية السابقة للحركة على مدى الـ ٢٠ سنة الماضية وتبويبها، وحفظها في سجلات خاصة بالتعاون مع وحدة التوثيق في المؤسسة، حيث يتم العمل على أرشفتها بشكل إلكتروني وتسهيل وصول المعنيين لها.

وتتضمن الإنتاجات الإعلامية كافة المواد المطبوعة والإنتاجات الصوتية والفيديو وغيرها والتي أنتجتها الحركة سواء في مناسبات وحملات تتعلق بالأطفال أو تلك الدورية منها.

### المستوى الثاني: العمل الإعلامي الحالي للمؤسسة

إطلاق الصفحة الإلكترونية الجديدة باللغة العربية، وتحديثها باستمرار: أطلقت الوحدة في العام ٢٠١٢ الصفحة الإلكترونية الجديدة للحركة باللغة العربية، وتتميز الصفحة الجديدة بتصنيفاتها المبنية على أساس مجالات عمل المؤسسة سواء على الجانب الإسرائيلي وما يتعلق به من توثيق لحالات اعتقال ومرافعات قانونية، وانتهاكات حقوق وما يرافق ذلك من أنشطة المناصرة التي تنظمها الحركة على المستويين الإقليمي والدولي، أو على الجانب الفلسطيني وما يتعلق به من انتهاكات لحقوق الأطفال وتوثيقها، والتوعية المجتمعية بخصوص هذه الحقوق، وبضخّ الموقع الإلكتروني الجديد كافة الإصدارات التي تصدرها الحركة سواء تلك المتعلقة منها بحملات التوعية أو المناسبات ذات العلاقة بالأطفال، أو الإصدارات الداخلية للمؤسسة، إضافة إلى أدبيات فلسطينية وعربية ودولية تتعلق بحقوق الطفل.

نشر الأخبار والمشاركات الإعلامية: وذلك من خلال التغطية الإعلامية لكافة أنشطة وعمل البرامج الرئيسية في الحركة، باستخدام مختلف الوسائط الإعلامية المطبوعة والمسموعة والمرئية والإعلام الإلكتروني، من خلال نشر التقارير والأخبار والمشاركة في اللقاءات الإذاعية والتلفزيونية في عدد من البرامج الحوارية، وفي كافة المحافظات.

الإعلام لخدمة التواصل داخل المؤسسة: بهدف ضمان التواصل الفاعل بين فريق عمل المؤسسة في كافة البرامج، وإطلاع موظفي كل برنامج على عمل البرامج الأخرى بما يضمن العمل بشكل متجانس ومتناغم، حرص وحدة الإعلام على إصدار نشرة دورية شهرية خاصة تتضمن كافة الأنشطة التي تنفذها البرامج المختلفة، والمناسبات الاجتماعية لفريق العمل، إضافة إلى إعلام الفريق بأية مستجدات تطرأ على عمل الحركة.

### المستوى الثالث: ماذا تريد المؤسسة من الإعلام مستقبلاً؟

تري المؤسسة أن مساهماتها الإعلامية تتعدى إيصال أنشطتها إلى المستهدفين من خلال وسائل الإعلام . بل ترى أن لها مساهمة تتعلق بنشر رؤيتها لكافة القضايا المتعلقة بالأطفال ونشرها في المجتمع وتوعيتهم بها بما يحقق مصلحة الطفل الفضلى. وذلك من خلال مقالات الرأي لطاقتهم العمل والتي تعكس رؤيتهم كمتخصصين وذوي خبرة في قضايا الأطفال. كما تعكس ما تتطلع المؤسسة إلى تحقيقه على



مستوى حقوق الأطفال في المجتمع الفلسطيني. وقد بدأت الحركة بتطبيق ذلك بشكل فعلي من نهاية عام ٢٠١٢. فيما سيكون ذلك عبارة عن تقليد تنتهجه الحركة في عملها الإعلامي.

ولن تقتصر المشاركة الإعلامية على فريق العمل. بل أيضاً سيكون للأطفال مساهمة إعلامية واضحة لتفعيل قضاياهم وإيصالها إلى المجتمع وذوي العلاقة بأصوات الأطفال أنفسهم. وذلك بالتعاون والتنسيق مع وحدة الإعلام في الحركة.

### الإدارة وشؤون الموظفين:

قامت وحدة الإدارة وشؤون الموظفين بتقوية نظام المشتريات في المؤسسة من خلال وضع خطة مشتريات سنوية تشمل كل مشتريات الحركة لسنة كاملة. وتقوم لجنة المشتريات بدورها بالإشراف على جميع مشتريات المؤسسة من خلال عقد اجتماعات دورية لها. كما تقوم وحدة الإدارة بمتابعة ومراقبة تطبيق إجراءات المشتريات الواردة في دليل المشتريات والعمل على تطويرها وتعديلها بما ينسجم مع متطلبات المؤسسة الإدارية والمالية. فيما يتعلق بتطوير نظام الموارد البشرية فهي تتم من خلال تطوير إجراءات التوظيف ورفع قدرات الكادر البشري بالإضافة إلى استخدام برنامج إلكتروني (HR Pack).

تطوير إجراءات التوظيف والتطوع: تم الاعتماد بشكل اساسي على مراقبة تطبيق دليل الموارد البشرية ذات علاقة بالتوظيف والتطوع. كما تم في هذه الوحدة عمل خطة توظيف سنوية بناء على المستجدات والمتطلبات البرمجية ومن ثم تنفيذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ عملية التوظيف.

رفع قدرات الكوادر البشرية في الحركة: يعتمد تطوير الكادر البشري بالأساس على توصيات التقييم السنوي للموظفين الذي تقوم به وحدة الإدارة وشؤون الموظفين في نهاية كل عام. كما يعتمد التطوير على توصيات من قبل مدراء البرامج للموظفين في المؤسسة. الهدف من تطوير قدرات الكادر البشري هو استثمار مهارات الموظفين وتوظيفها لمصلحة العمل الفضلى وذلك عن طريق تقديم دورات وتدريبات متخصصة كل حسب احتياجه. حيث تم التشبيك مع مؤسسات مثل مركز تطوير المؤسسات وتم إعطاء الكادر عدداً من التدريبات مثل التدريب على إعداد الموازنات والتقارير المالية. التدريب على كتابة

المشاريع ومنهجية الإطار المنطقي. التدريب على أدوات المناصرة وإعداد الحملات وإعطاء تدريب حول تفعيل أدوات الإعلام الإجتماعي. أيضاً التدريب الذي تم إعطائه لوحدة عدالة الأطفال حول البحث القانوني. ومن الجدير ذكره أن عملية التقييم هي من أهم العمليات التي تركز عليها الوحدة ويتم تطوير وإدخال تعديلات على نظام التقييم بشكل سنوي. لذا تسعى الوحدة خلال عام ٢٠١٣ لتطوير نظام تقييمي فعال مرتبط ارتباطاً مباشراً بوضع خطة تطوير الكادر البشري في المؤسسة. أيضاً يجري العمل على إصدار دليل خاص يحوي كل سياسات المؤسسة. بالإضافة الى نظام العاملين حيث سيتم توزيعه على موظفي المؤسسة في بداية عام ٢٠١٣.

ادخال نظام إداري مالي جديد لربط المعلومات المالية مع الإدارية ذات علاقة بشؤون الموظفين. حيث تم استخدام برنامج إلكتروني يسمى (HR Pack) يعتمد هذا البرنامج على إدخال كل المعلومات المتعلقة بالموظفين وبناء قاعدة بيانات خاصة بهم للرجوع إليها وقت الحاجة. كما تم إصدار قسيمة راتب خاصة بالموظفين تحتوي على كل المعلومات المتعلقة بالوظيفة بالإضافة إلى المعلومات المالية مثل الراتب وأرصدة الموظف التراكمية في صندوق التوفير والتعويض وغيرها من المعلومات.





## برنامج الحماية والتفعيل المجتمعي

## برنامج الحماية والتفعيل المجتمعي

### تمهيد:

منذ عام ١٩٤٨ مر ٦٤ عاماً على احتلال الأراضي الفلسطينية المحتلة و٤٥ عاماً على احتلال الضفة الغربية بما فيها القدس. احتلال أضع وأعاق كل عمليات التنمية والتقدم للشعب الفلسطيني. احتلال ساهم في متلازمة القلق عند الأسر القادمة رغم قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢ بقبول فلسطين دولة مراقب وغير عضو. فالضغوط على هذه الدولة الوليدة ما زالت مستمرة من العديد من الدول وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل لإعاقه الانضمام إلى المعاهدات والمواثيق الدولية. وعلى وجه الخصوص نظام روما لمحكمة الجنايات الدولية. في حين أن الدولة الوليدة أيضاً تستقبل العديد من الرسائل للتوقيع على القانون الدولي الإنساني والدولي لحقوق الإنسان متمثلاً بكافة الاتفاقيات ومن ضمنها اتفاقية حقوق الطفل الدولية وبروتوكولاتها الاختيارية.

فقبل أن يودع الأطفال الفلسطينيون عامهم ليحتفلوا بالعام الجديد كأطفال العالم الذين ينعمون بحريتهم وباستقلالهم وبسيادة دولتهم صادر العدوان أرواح ١٥٨ شهيداً منهم ٣٤ طفلاً ما دون سن الثامنة عشر. كما تعرض للإصابة ٣٠١ طفل في حين تعرضت ٩٠ مدرسة و٢١١١ منزلاً لأضرار متفاوتة .

فلسطينياً. تتعقد الأمور يوماً بعد يوم ويزداد قلق وخوف الفلسطينيين بسبب العقوبات الاقتصادية والمالية التي تفرض على الفلسطينيين وما له من آثار على الأسرة الفلسطينية بشكل عام. مما زاد

في تعقيد حياة أكثر من ١٦٦ ألف موظف في الضفة الغربية وقطاع غزة والذين تعطل حياتهم وتأخر احتياجاتهم وتأخر رواتبهم. ومن الملاحظ أن فئة المعلمين مثلاً تعطل دوامهم ولم ينتظم الطلبة في مدارسهم وألغيت الكثير من الحصص الدراسية بسبب إضرابات المعلمين واحتجاجاتهم على تأخر رواتبهم. وكذلك الأمر



يتعلق بالصحة والشؤون الاجتماعية والعمل. وفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين تم تسريح ١٣٠ موظفاً من وظائفهم بحجة أن الوكالة تعاني من أزمات مالية وتعيش حالة تقشف في خدماتها للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وكل هذا يفرض حالة من السلبية والتحديات على حياة الأطفال واحترام حقوقهم وكرامتهم.

عندما نتحدث عن المجتمع الفلسطيني فنحن نتحدث عن مجتمع فتي بحيث يبلغ عدد الأطفال ما دون سن ١٨ عاماً حوالي ٢,٥ مليون طفل أي حوالي ٤٧,٧٪ من مجموع سكان الأراضي الفلسطينية لعام ٢٠١٢. وقد أوضحت السيدة علا عوض من الجهاز المركزي للإحصاء في تقرير نشر في عام ٢٠١٢ أن ٤,٦٪ من إجمالي عدد الأطفال في الفئة العمرية ١٠-١٧ سنة هم أطفال عاملون سواء بأجر أو دون أجر. في حين بلغت نسبة التسرب في مرحلة التعليم الأساسي في العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٠ ١,٣٪ بين الذكور مقابل ٠,٦٪ بين الإناث.

أظهر بحث للأطفال "Child Led Data Collection" قاموا بجمع البيانات عن أولويات واحتياجات الأطفال الفلسطينيين في عام ٢٠١١ «أطفال باحثين في الحركة العالمية» يظهرون فيها مدى احترام الأم لرأي الطفل وأخذة على محمل الجد في كافة النقاشات والمشاركات أكثر من اهتمام الأب برأي الطفل. كما أن الجودة أكثر اهتمام بمشاركة الأطفال وآرائهم من اهتمام الجد. بمعنى أن علاقة الأطفال بذويهم هي أكثر قرباً من الأم والجدة «الإناث البالغات» منها إلى الأب والجد «البالغين الذكور». وفي نفس الوقت فإن الوالدين هم مصدر إساءة معاملة الأطفال داخل بيوتهم حيث تشير معلومات جهاز الإحصاء المركزي لعام ٢٠١١ إلى أن ٥١٪ من الأطفال ١٢-١٧ سنة تعرضوا للعنف داخل الأسرة من قبل أحد أفرادها. كما أن خمس الطلاب في المدارس الفلسطينية أي بما يعادل ٢١٪ يتعرضون للعنف وهذه النسب تنسجم مع بحث الأطفال الذين اعتبروا أن العنف المدرسي والبيئة المدرسية تؤثر على نموهم وتذكرهم بالشعور بالأذى. وأن الضغط الدراسي يذكرهم بالشعور بالعجز. وأن ٤٧,٥٪ من الأطفال من عمر ٨-١٨ سنة لا يحبون رؤية المدرسين والمدرء في يوم عطلتهم أو يوم راحتهم. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن نسبة الزواج المبكر ما زالت موجود في الأراضي المحتلة حيث بلغت نسبة الإناث الطفلات اللواتي تزوجن قبل بلوغ سن الثامنة عشرة ٣,٣٥٪ من مجمل النساء في العمر ١٥-٤٩ سنة. ما يعقد الحالة أكثر فأكثر.

أمام هذه الحالة يكون المطلوب للعمل على صعيد برنامج الحماية والتفعيل المجتمعي هو إيجاد بيئة داعمة للأطفال وبيئة حامية لهم. تتطلب توثيق العلاقة وتمتينها مع كافة الشبكات والائتلافات والأجهزة الرسمية والأهلية وتبادل الخبرات معهم من أجل النهوض بواقع حقوق الطفل في فلسطين. وتزويدهم بالمهارات والمعلومات والخبرات لتمكينهم من كسب التأييد والمناصرة بحياة أكثر إيجابية للأطفال. كما يتطلب استثمار كافة المناسبات للتأكيد على حقوق الأطفال في الحماية والرعاية والمشاركة. أخذين بعين الاعتبار رأي الطفل ومشاركته وإتاحة الفرصة أمامه للتعبير عن معتقداته ومبادراته وأسهمته في تحويل حقوق الطفل إلى واقع.

### الإستراتيجية والأهداف:

يسعى البرنامج إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها مراقبة وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في حالة خلاف مع القانون، والأطفال ضحايا العنف المجتمعي بالاستناد إلى جمع الأدلة والمعلومات وتحليل الوضع حتى تتمكن من مراقبة حالة حقوق الطفل بالتعاون والتنسيق مع كافة الشركاء وبالأخص مع شبكات حماية الطفولة، وبشكل التمثيل القانوني والاستشارات والزيارات الميدانية لدور الرعاية ومراكز الإصلاح والتأهيل أدوات رقابية أكثر منها خدماتية تضعنا بصورة الممارسة العملية

لإعمال حقوق الطفل في النظام القضائي وفي سياسات حماية الطفولة بشكل عام، وما زال العديد من الأطفال حتى الآن محرومين من التمثيل القانوني ومن الدفاع عنهم بسبب فقر أسرهم وتردي أوضاعهم الاقتصادية، وما زالت أماكن احتجاز الأطفال غير مهيأة لهم وفيها العديد من الإشكاليات التي تنتهك حقوقهم في الصحة والتعليم، وما زال الكادر العامل مع هذه الفئة من الأطفال غير كاف لهم وغير



مدرّب كفاية للتعامل معهم وفق المنهج الحقوقي، هذا بالإضافة إلى عدم مراعاة مصالح الطفل الفضلى في كافة الإجراءات.

كافة أعمال التوثيق يتم استخدامها كأدوات مناصرة يتم فيها مخاطبة الجهات المعنية والاتصال بهم لتحسين حياة الأطفال في خلاف مع القانون والأطفال ضحايا العنف المجتمعي وجعلها أكثر إيجابية من خلال العديد من الوسائل (ترتيب اللقاءات، إرسال الرسائل، الحالات الدراسية، المقالة الصحفية، البيان المؤسسي، أوراق قانونية تمثل موقف المؤسسة، لوائح وعرائض، استخدام الإعلام والصفحة البيئية... الخ).

أما الهدف الثاني الذي يسعى البرنامج لتحقيقه، فهو المناصرة والمناذرة لاحترام حقوق الطفل في بيئة حامية مناسبة تضمن حقوقه، وقادرة على تحويلها إلى واقع، ولتحقيق هذا الهدف، فإن البرنامج يؤمن بقدرات الطفل أساساً لمبدأ مشاركة الطفل، وإيجاد الفرص المناسبة له للتعبير عن آرائه ومشاركته في عملية التخطيط والتنفيذ، باعتبار الأطفال شركاء حقيقيين في عملية المناصرة والتنمية من جهة، ولأنهم الأقدر فعلاً على الحديث عن حقوقهم والتعبير عنها من جهة أخرى، هذا يمثل شكلاً من أشكال التدخل لضمان حماية ومناصرة أفضل لحقوق الطفل، وتعمل الوحدة على تسليط الضوء على مشكلات الأطفال (أوليائهم واحتياجاتهم) بالتنسيق مع الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل لتحريك المجتمع وتفعيله بكل مكوناته (منشطين مجتمعيين، أكاديميين، مهنيين، مؤسسات، أطفال، أهالي... الخ).

## ◀ وحدة التنفيل المجتمعي

بالاستفادة من توصيات الأيام الدراسية وورش العمل التي نسقتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ٢٠١٢ أو من خلال التقارير التي تم عرضها في مؤتمرات رسمية نفس العام في جنوب وشمال الضفة الغربية وما تخللها من أوراق عمل قيمة تم عرضها من قبل خبراء أكاديميين ومؤسسات أهلية ورسمية حول مواضيع مختلفة حول حقوق الطفل. ومن خلال توثيقات الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال وملاحظات مجلس الأطفال وأطفال الباحث الصغير فإنه يمكن قراءة الآتي عن حالة حقوق الطفل خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٢ .

أشار مجلس أطفال الحركة العالمية إلى أنه رصد وفاة وإصابة أكثر من ٢٠ طفلاً نتيجة إهمال أسري . كما أن بعضها سببه إهمال مجتمعي وتقصير مؤسساتي. وقد بادر مجلس الأطفال بدوره إلى اتخاذ إجراءات للتركيز عليها والقيام بزيارات مناصرة لأجل الحماية من الإهمال لمؤسسات وجهات رسمية من ضمن صلاحياتها توفير بيئة حامية للأطفال؛ حيث نظم الأطفال زيارات إلى عدد من البلديات في الشمال والوسط وإلى عدد من المؤسسات الأهلية ومركز للشؤون الاجتماعية. كما نظم الأطفال زيارات إلى مديريات التربية والتعليم.

أشارت أوراق عمل مقدمة من خبراء وقانونيين وأكاديميين خلال الأيام الدراسية إلى ارتفاع ملحوظ لحالات الفقر والبطالة نتج عنهما زيادة ملحوظة لعدد الأطفال العاملين في أعمال بعضها يصنف كأعمال خطيرة. كما أشارت التقارير إلى حالات عنف مدرسي وحالات يتعرض فيها الأطفال للاستغلال الاقتصادي والجنسي وحالات تسرب من المدارس وحالات انخرط فيها الأطفال في سوق العمل. وعلى الرغم أن الأرقام المسجلة حول هذه المواضيع أتت من دراسات بسيطة لمجتمعات محددة يصعب القياس عليها لكنها تعطي مؤشرات يمكن أخذها بعين الاعتبار في التحليل.

الأوراق أيضاً بينت أن ممارسة العنف في المدارس والعنف المجتمعي ضد الأطفال ما زال قائماً مع تراجع نسبته ونوعيته. وقد تم رصد ذلك من خلال تقارير المشرفين والمرشدين التربويين في المدارس. عززت الوحدة مكانة مؤسسات الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل ومارست دوراً قيادياً في التخطيط لأنشطة وفعاليات مختلفة. وإحياء المناسبات الخاصة بحقوق الطفل إضافة إلى مشاركتها ودمجها في حملة مناصرة العنف المدرسي.

كما عززت الوحدة خلال النصف الأول من هذا العام من مشاركة الأطفال عبر تمكين مجلس أطفال الحركة من خلال دورات تدريبية حول القيادة والاتصال. وتمكين المجلس من عقد اجتماعاته والمشاركة في اجتماع مجلس إدارة الحركة العالمية إضافة إلى لعب المجلس دوراً رئيسياً في تنفيذ أنشطة وفعاليات الشبكة. وبتركيز الأنظار على وفيات الأطفال بسبب الإهمال المجتمعي.

وعملت الوحدة أيضاً على تواصل جهود فريق أطفال الباحث الصغير من خلال تسهيل اجتماعاتهم وتعزيز مبادراتهم في المناصرة. حيث قاموا بممارسة الضغط على وزارة التربية والتعليم عبر زيارات نظموها في محافظات مختلفة ركزوا فيها على ظاهرة العنف المدرسي. أعطت الوحدة أيضاً اهتماماً عالياً للجانب الإعلامي والتوثيقي تمثل في العديد من الأخبار الصحفية على صفحات الجرائد والصحف المحلية والمواقع الإخبارية والمواقع الإلكترونية.

كما أولت الوحدة اهتماماً جيداً لموضوع الرقابة تمهيداً لممارسة دور أكبر خلال السنوات القادمة. حيث أقدمت الوحدة على رصد انتهاكات الإهمال المجتمعي ونظمت زيارة لبلدية نابلس بالتعاون مع مؤسسات الشبكة ومجلس الأطفال. وعرضت ملاحظاتها على المجلس البلدي الذي بدوره أعطى رداً على استفسارات كثيرة واتفق على إن تلعب مؤسسات الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل هذا الدور الرقابي.

### الدروس المستفادة:

إجراء المراجعات للخطط والبرامج بشكل دوري ومستمر بمشاركة الأطفال ومؤسسات المجتمع المحلي والعمل بمنهجية جديدة خلال العام القادم تتمثل في التخطيط مع الأطفال والمؤسسات وليس بمعزل عنهم.

عقد المؤتمر الوطني العاشر على شكل حلقات دراسية في الجنوب والوسط والشمال مما أتاح فرصاً أكبر للمشاركة (الجامعات والمؤسسات الأهلية والرسمية) وتبسيط الضوء على مواضيع متخصصة أكثر حول حقوق الطفل. وتوفر الكثير من الموارد والوقت إضافة إلى تجارب البرنامج في عرض التقارير السنوية والتي وفرت لنا فرصاً جيدة للتواصل مع المجتمع المحلي. ونشر الأفكار والأبحاث وأعطانا مساحة إعلامية جيدة وخلق جدل كبير حول جدوى العمل وأهميته.



جربة اللجان المنطقية للشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل يمكن اعتبارها من الإنجازات والدروس التي يمكن القياس عليها وتعميمها في عملنا مع مجالس الأطفال. حيث أظهرت قدرة على توفير الوقت والجهد وإخراج الأنشطة بطريقة أكثر فعالية.

جربة التدريب للمشرفين التربويين في وزارة التربية والتعليم والاتفاق مع الوزارة على أن يكونوا شركاء في حملة حماية الأطفال من العنف في المدارس. ونقل جربة التدريب للمرشدين التربويين والذين بدورهم سينقلون تجربتهم للعمل مع الأهالي والمعلمين.

جربة لقاءات الأطفال مع مدراء التربية والتعليم ووكيل الوزارة وصياغة رسائل تطالبهم بحماية الأطفال من العنف المدرسي.



### التحديات:

لعل أبرزها تمثل في جميد جزء من الأنشطة لأسباب تتعلق بالميزانيات. كما تبين وجود خلل في التخطيط لأنشطة كثيرة مضغوطة في وقت قصير نسبياً لا يتلاءم مع حجمها. لتجاوز التحديات تم تأجيل تنفيذ بعض الأنشطة التي يمكن تأجيلها دون المس بالنائج المراد تحقيقها. وقمنا بالاستعاضة عنها بأنشطة

تكلفتها المالية أقل ويمكن لمؤسسات الشبكة أن تنفذها بالاستفادة من مقدراتها. كما تم العمل بطريقة الطوارئ وتخفيض الإجازات والدوام في أيام العطل الرسمية حتى نستفيد من الوقت.

### النتيجة ١:

**رفع قدرات المؤسسات الأعضاء في الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل والمؤسسات القاعدية الشريكة لتصبح فاعلة أكثر في عملية مناصرة وحماية حقوق الأطفال الفلسطينيين.**

### تحت هذه النتيجة نفذت الوحدة الأنشطة التالية:

- تنفيذ ورشة تخطيط ودورة تدريبية حول العنف في المدارس مع الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل. تم دمج ورشة التخطيط لمؤسسات الشبكة بمشاركة مجلس أطفال الحركة مع دورتين تدريبيتين حول التخطيط لحملة حماية الأطفال من العنف في المدارس. وقد شارك في التخطيط الذي استمر لمدة يومين ٤٤ شخصاً كبار وصغار من كلا الجنسين منهم ٢٩ إناث و١٥ ذكور أطفال. كما شارك في الدورة حول العنف المدرسي والعائلي ٣٠ شخصاً من الكبار من مؤسسات حديثة العضوية في الشبكة منهم ٢٠ إناث و ١٠ ذكور.

- ضمن أنشطة حملة مكافحة العنف في المدارس تم تنفيذ ٢٢ ورشة عمل نفذتها مؤسسات الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل حول العنف العائلي والمدرسي استهدفت الأهالي والأطفال. النشاط غير مخطط له وجاء كنتاج ومخرج لدورة العنف المدرسي التي تزامنت مع ورشة تخطيط الشبكة. استفاد من الورش ٣٧٤ من الكبار والصغار منهم ما يقرب ١٥٠ طفلاً من كلا الجنسين.
- ضمن أنشطة حملة مكافحة العنف في المدارس تم عقد دورة تدريبية حيث تم تدريب ٢٨ مشرفاً تربوياً من كلا الجنسين. نصفهم من إناث تم تدريبهم على الحماية من العنف في المدارس بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم - قسم الإشراف التربوي.
- تنفيذ ٢٢ ورشة عمل نفذها المشرفون التربويون في وزارة التربية والتعليم مع المرشدين التربويين في المدارس بالاستفادة من دورة العنف المدرسي ومخرج لها. وقد استفاد من الورش ٣٨٠ مرشداً تربوياً من كلا الجنسين نصفهم ذكور.
- ضمن أنشطة حملة مكافحة العنف المدرسي وضمن أنشطة المؤتمر الوطني العاشر تم تنفيذ ٤ أيام دراسية حول العنف المدرسي في الخليل. ورام الله . وطوباس وطولكرم. حيث شارك بها ١٠٩٠ مشاركاً ومشاركة وجميعها نفذت تحت عنوان حماية الأطفال من العنف المدرسي وحملت شعار (الرفع القلم ولنكسر العصا). وبمشاركة واسعة لمؤسسات وفعاليات مجتمعية ووطنية وشخصيات أكاديمية وقد تم توزيع الأيام الدراسية وفق الجدول التالي:
- يوم دراسي في الخليل بمشاركة ٤٢٠ شخصاً من الكبار والصغار نصفهم من الإناث بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي وبالتعاون مع جامعة بيت لحم وجامعة فلسطين الأهلية وجامعة الخليل وجامعة القدس المفتوحة.
- يوم دراسي في رام الله بمشاركة ١٩٠ شخصاً من الكبار والصغار نصفهم من الإناث بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة والتربية والتعليم.
- يوم دراسي في طولكرم بمشاركة ٢٣٠ شخصاً من الكبار والصغار من كلا الجنسين بالتعاون مع جامعة فلسطين التقنية - خضوري ومديرية التربية والتعليم في طوباس وطولكرم. وجامعة القدس المفتوحة. ومركز ثقافي تنمية طفل طولكرم. ووكالة الغوث لتشغيل اللاجئين وجامعة النجاح الوطنية.
- يوم دراسي في طوباس بمشاركة ٢٥٠ شخصاً من الكبار والصغار من كلا الجنسين بالتعاون مع مديريات التربية والتعليم في طوباس وقباطيا وجنين وجامعة القدس المفتوحة ووكالة الغوث والجامعة العربية الأمريكية وشرطة طوباس.
- توزيع ١٠٠٠ نسخة من فلم حول العنف في المدارس ومدته ١٣ دقيقة وحمل شعار «حماية الأطفال من العنف المدرسي أرفع القلم واكسر العصا». حيث سيتم استخدام هذه الأفلام في لقاءات وورش توعوية سيقوم بها المرشدون التربويون مع المعلمين وأولياء الأمور.



- ٢٥٠٠ طفلاً وطفلة استفادوا من عشرة عروض مسرحية استهدفت الأطفال تعالج مسألة العنف المدرسي. حيث كان اسم المسرحية «ارمي العصا».
- ٢٠٠٠ طفلاً وطفلة شاركوا بـ ١٠ أيام مفتوحة في مدارس السلطة الفلسطينية (مدارس ذكور وإناث تتكرر بها إساءة معاملة الأطفال تم اختيارها بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم) حول حماية الأطفال من العنف المدرسي.
- ٢٥ أمام مسجد شاركوا في دورة تدريبية حول حماية الأطفال من العنف المدرسي والتي استمرت لمدة ثلاثة أيام بالتعاون مع مؤسسة الرؤيا العالمية. كما تم تنفيذ أربعة ورش عمل مع أئمة آخرين في الضفة الغربية شارك فيها ١٠٠ أمام مسجد والذين نظموا خطاباً حول العنف المدرسي. وضرورة حماية الأطفال من كافة أنواع إساءة المعاملة.
- التنسيق لحملة «حماية الاطفال من العنف المدرسي» بناء على معلومات تم جمعها من قبل ٢٦ طفلاً من الفئة العمرية ١٣-١٦ سنة استهدفوا بها ١٠٤٠ طفلاً من الفئة العمرية ٨-١٨ سنة من الضفة الغربية والقدس كان من أبرز نتائجها أن واحدة من أكبر المعوقات التي تعيق نمو الأطفال وتطورهم في المجتمع الفلسطيني هي العنف المدرسي والبيئة المدرسية. وبناء على هذه المعلومات تم تطوير وتنسيق هذه الحملة. حيث طور الأطفال مراسلات إلى مديريات الضفة الغربية تدعوهم إلى حماية الاطفال من العنف المدرسي وإيجاد بيئة آمنة وداعمة لحقوق الاطفال. كما تم عمل لقاء مع وكيل وزارة التربية والتعليم لنفس الغرض. وعليه تم اختيار عنوان الحملة «ارفع القلم واكسر العصا» وتم التخطيط للأنشطة وتنفيذها بمشاركة الأطفال والشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل.
- تخضير مؤسسات الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل ومجلس الأطفال «وهو مجلس مكون من ٥٥ طفلاً من كلا الجنسين وهو نواة لتشكيل مجلس وطني فلسطيني للأطفال سيتم العمل على تشكيله ومأسسته خلال عام ٢٠١٣» لأجل المشاركة في حملة العنف المدرسي التي أطلقتها الحركة في وقت لاحق من العام من خلال إدراج خطة الحملة في خطط مؤسسات الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل. وتمكينهم لنشر هذه الحملة في قرى ومخيمات ومدن الضفة الغربية وهذا يعزز أصلاً من تفعيل دور مؤسسات الشبكة والمؤسسات القاعدية لتأخذ دورها في قيادة الحملة وتنفيذ أنشطتها والإشراف عليها. كما ستلعب مؤسسات الشبكة دوراً قيادياً في تطوير المناصرة على المستوى الوطني في حملة أخرى حول حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي خلال الأعوام القادمة ٢٠١٣-٢٠١٤. حيث تم عمل ورشة مهنية تخصصية مع كافة الأطراف ذات العلاقة بعمل الأطفال شارك بها ٢٠ مهنيّاً ومهنية من قطاعات مختلفة. وتم تشكيل لجنة متابعة للحملة خلال العام القادم تهتم بسير الحملة وبعمل دليل توعوي إضافة إلى متابعة المؤتمر الوطني الحادي عشر حول تشغيل الأطفال وحمايتهم من الاستغلال الاقتصادي.



مؤسسات الشبكة تمهد الطريق أيضاً لكي تلعب دوراً قيادياً في رصد الانتهاكات وعمل حملات مناصرة عليها تطال مؤسسات المجتمع المدني الخوطة بالحماية وإنفاذ القوانين وتفعيل وإعطاء مساحات أوسع لمشاركة الأطفال. وتفعيل دور هذه المشاركات مناطقياً عبر خلق آليات عمل تجمع بين أداء الشبكة المناطقي وأداء مجلس الأطفال. وعليه فقد جاءت زيارة بلدية نابلس من قبل مؤسسات الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل لكي تخدم هذا الغرض ولتسلط الضوء على حالات الانتهاكات والإهمال في الحماية الناجمة عن المجتمع المحلي. إن مثل هذه الأنشطة يعزز من مكانة الشبكة ويعطيها دوراً رقابياً حول الخدمات المقدمة للأطفال ومدى ملائمة البيئة المحلية لحمايتهم وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة. حيث تم الاتفاق على أن يكون اللقاء كل شهرين لنقل الملاحظات من قبل الشبكة للبلدية. كما تم الاتفاق الداخلي بين سكرتاريا الشبكة أن تنظم زيارات مشابه لبلديات أخرى تأخذ هذه الصفة. من ناحية أخرى جدر الإشارة إلى أهمية الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية في تنسيق وتنظيم الأيام الدراسية في كل من الخليل ورام الله وطوباس وطولكرم كان من خلال التعاون والتشبيك مع الجامعات الفلسطينية. في استضافة هذه اللقاءات وتقديم أوراق عمل تناقش البعد النفسي والاجتماعي والمعرفي والمهني والقانوني للعنف المدرسي وأثره على الأطفال. كما تضمن الأيام الدراسية تجارب نجاح من قبل مهنيين ومرشدين في وزارة التربية والتعليم وفي وكالة الغوث لحماية الأطفال. كما تم الاهتمام أيضاً بمبادرات الأطفال ومناذاتهم بحمايتهم من كافة أشكال الإساءة. ومن الجدير ذكره أيضاً إلى أن مكاتب المحافظين كانت مشاركاً رئيسياً إضافة إلى البلديات في استضافة ودعم الأيام والحلقات الدراسية التخصصية في حماية الأطفال.

## النتيجة ٢:

**إحياء المناسبات الوطنية الخاصة بحقوق الطفل وحقوق الإنسان مع المؤسسات المحلية الشريكة.**

تحت هذه النتيجة نفذت الوحدة الأنشطة التالية:

أنشطة يوم الطفل الفلسطيني لهذا العام جاءت لتخدم حملة حماية الأطفال من العنف المدرسي حيث تم استخدام كافة الشعارات والمطبوعات ذات العلاقة بالحملة في كافة الأنشطة التي تم تنفيذها بمناسبة هذا اليوم حيث شارك ٤٠٧٦ طفلاً وطفلة وبالغين موزعين كالاتي «٢١٤٦ إناث و١٤٠٥ ذكور و٢٧٥ إناث بالغين كبار و٢٥٠ ذكور بالغين في سبعة أيام مفتوحة، وأربعة مهرجانات في يطا وجنين وعناتا وباب العامود في القدس بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني. شارك ٣٥٥٠ طفلاً وطفلة في مهرجانين تضامنيين في منطقة دورا في جنوب الضفة وآخر في جنين شمال الضفة. كما تم مشاركة المؤسسة في تنظيم رحلتين للأطفال بالشراكة مع نادي الأسير ووزارة شؤون الأسرى والمحررين وجمعية الشبان المسيحية ومركز تأهيل ضحايا التعذيب.

تم تنفيذ لقاء إعلامي مع قناة MIX معاً الفضائية حول فعاليات يوم الطفل حول خطة اليوم والأنشطة والفعاليات.

## النتيجة ٣:

**مجلس أطفال الحركة مشارك فاعل وإيجابي في عمل الحركة**

### تحت هذه النتيجة نفذت الوحدة الأنشطة التالية:

- ٢٥ طفلاً من أطفال مجلس الحركة تلقوا تدريباً لمدة ثلاثة أيام حول القيادة والاتصال والعمل الجماعي. وقد جاءت هذه الدورة بناء على احتياج الأطفال وسكرتاريا مجلس الأطفال على أن هذه الموضوعات تمكنهم من قيادة أطفال آخرين وتمكنهم من الاتصال بهم بطريقة واعية ومسؤولة.
- عقد اجتماعين لسكرتاريا الشبكة ومجلس أطفال الحركة لأجل التخطيط لفعاليات يوم الطفل وحملة حماية الأطفال من العنف المدرسي. إضافة إلى تنفيذ ٥ اجتماعات متابعة للشبكة ومجلس الأطفال. وقد تعززت مشاركة الأطفال بشكل عملي من خلال مشاركتهم في تنفيذ فعاليات يوم الطفل الفلسطيني ويوم الأسير والإشراف عليها. كما قام مجلس الأطفال بالمبادرة إلى جمع معلومات حول حالات وفاة الأطفال نتيجة الإهمال وتقصير الجهات الرسمية وخاصة البلديات وصياغة رسالة إلى مدراء الحكم المحلي تتضمن توصيات الأطفال. كما نفذ الأطفال نشاطات تطوعي في نابلس تحت عنوان الحق في البيئة الآمنة والنظيفة. بالإضافة إلى ورشة عمل مع ١٠ من أطفال مجلس أطفال الحركة حول تطوير دليل حماية الأطفال العمال من الاستغلال الاقتصادي والذي نتج عنه مجموعة توصيات حول بنية الدليل.
- ١٧ طفل وطفلة من مجلس الأطفال شاركوا بزيارات إلى مديريات التربية والتعليم لتسليمهم رسائل ومذكرات بلغة الأطفال تدعوهم لحماية الأطفال من العنف المدرسي. ولتوفير بيئة مشجعة لهم لممارسة حقهم بالتعليم بأمان وسلام. كما شارك ١٠ أطفال و٨ مؤسسات من الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل بزيارة وكيل وزارة التربية والتعليم حيث شرح فيها الأطفال عن الحملة الوطنية لحماية الأطفال من العنف المدرسي. وبتناج بحث الأطفال حول أثر العنف المدرسي على نمو الأطفال وتطورهم وسلموه رسالة تدعو إلى مناصرة واحترام حقوق الأطفال الفلسطينيين وتوفير البيئة المناسبة لهم ولكرامتهم.
- ٢٧ من الأطفال ومؤسسات الشبكة شاركوا بورشة عمل تقييمية وترفيهية لأطفال الباحث الصغير ولأطفال مجلس الحركة ناقشوا فيها دور الأطفال في التخطيط والتنفيذ والمراقبة.
- المشاركة في اللجنة التحضيرية للشبكة العربية لحقوق الطفل (منارة) حيث تم على مدار يومين المشاركة في نقاش النظام الداخلي والورقة المفاهيمية للشبكة بالشراكة مع مصر ولبنان واليمن. وبرعاية إنقاذ الطفل تم الاتفاق على النظام الداخلي بنسخته الأخيرة والاتفاق على لقاء آخر في لبنان في منتصف أيار للتخطيط الاستراتيجي. هذه الأنشطة تمهد الطريق لأن تحتل الحركة العالمية مكانة قيادية على المستوى الإقليمي من خلال تواجدها في اللجنة التحضيرية للشبكة العربية لحقوق الطفل والتي كانت مساهماً حقيقياً في صياغة النظام الداخلي والورقة المفاهيمية ومدونة السلوك. إضافة إلى سياسات الحماية. كما ساهمت في تأسيس هذه الشبكة والتي سيعلن عن انطلاقها في الأول من شهر حزيران ٢٠١٣. كما أن قرار المجلس التنفيذي للحركة العالمية الدولية بأن تنسق الحركة العالمية- فرع فلسطين أعمال المجلس الإقليمي يسارع في تحقيق هذه النتائج.

### ◀ وحدة عدالة الأطفال

تختص وحدة عدالة الأطفال. بالتعامل مع حالات الأطفال ضحايا العنف المجتمعي والإهمال. والأطفال في خلاف مع القانون.



### نظام قضاء الأحداث للأطفال في خلاف مع القانون:

الأطفال في خلاف مع القانون يطبق عليهم قانون إصلاح الأحداث الأردني رقم ١٦ لعام ١٩٥٤ في الضفة الغربية. وينظر هذا القانون إلى الأطفال في خلاف مع القانون كمجرمين. ويعاملهم بالزجر والعقاب وليس الرعاية والتأهيل وبالتالي. بوجه عام لا يتفق هذا القانون والسياسة الجنائية الحديثة للتعامل مع الأطفال التي تهدف بشكل أساسي إلى رعاية الأطفال

في خلاف مع القانون. وتسهيل إعادة اندماجهم في المجتمع. والتي تعتبر الإطار الفلسفي لمسودة قانون حماية الأحداث الفلسطيني الذي تقدمت به اللجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة الوطنية لعدالة الأحداث. والمعتمدة بقرار من مجلس الوزراء في تشرين الأول ٢٠١١. علماً بأن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال عضو في هذه اللجنة.

### بالنسبة إلى دور الرعاية والتأهيل:

تفتقر المحافظات الفلسطينية لوجود دور الرعاية والتأهيل فيها. باستثناء مركزين الأول دار الأمل للأطفال الذكور والثاني دار رعاية الفتيات للطفلات الإناث. علماً أن دار الأمل بحاجة إلى برامج التأهيل للأطفال النزلاء فيها. إضافة إلى ضرورة توفير الحق في التعليم للأطفال النزلاء. بالنسبة لدار رعاية الفتيات فهي تستخدم كمركز حماية للطفلات ضحايا العنف أيضاً بسبب قلة عدد الطفلات في خلاف مع القانون.

### أوضاع نظارات الأحداث ومراكز الإصلاح والتأهيل:

نظارات الأحداث وظروف الحياة فيها متفاوتة من حيث جاهزيتها وملاءمتها للأطفال في خلاف مع القانون. حيث يوجد في الجنوب نظارة دورا وهي نظارة مختصة بالأطفال في خلاف مع القانون. في بيت لحم يجري العمل على ترميم نظارة بيت لحم لتجهيزها لتكون مختصة بهذه الفئة من الأطفال. في الشمال. يوجد مراكز إصلاح وتأهيل ونظارات شرطة. تتفاوت هذه المراكز في جاهزيتها وملاءمتها لاستقبال الأطفال. وفي الوسط (رام الله) يوجد مركز إصلاح وتأهيل بيتونيا. في أريحا يوجد مركز إصلاح وتأهيل أريحا. والذي يوجد فيه غرفة خاصة بالأحداث.

### محاكم وقضاة الأطفال:

الوضع لم يتغير كثيراً خلال هذا العام. حيث لا يوجد نظام قضائي متخصص بالأطفال في خلاف مع القانون. رغم وجود نقاش جدي حول تعيين قضاة (إناث) متخصصين للعمل مع الأطفال. بقي الأمر بوجود قضاة لديهم معرفة وبعض التأهيل بحقوق الأطفال. ولكنهم غير متخصصين بالأطفال. كما لا يوجد محاكم خاصة بالأطفال. بل أثناء مثول الأطفال أمام المحكمة تعتبر كمحكمة أطفال. دون توفير محاكم متخصصة للأطفال.

### شرطة أحداث متخصصة:

تم إنشاء وحدات من شرطة الأحداث منذ العامين الماضيين. وجاري تعميم التجربة خلال هذا العام على باقي المحافظات، وتعمل بشكل فعال. إلا أنها تنتظر إصدار التشريع الخاص بها لمأسستها قانونياً.

النيابة العامة: لم يتم حتى الآن تشكيل نيابة متخصصة بالأطفال في خلاف مع القانون. بالرغم من تلقي بعض أعضاء النيابة تدريبات حول حقوق الطفل وعدالة الأطفال. لكن لا نستطيع القول أن هناك نيابة متخصصة بالأطفال ضمن دائرة متخصصة بالأطفال.

### مراقبو السلوك:

وهم الطرف المهم في نظام عدالة الأطفال. ما زالت مشاكلهم المتعلقة بعدم التفرغ لمراقبة السلوك، وقلة عددهم، وعدم تمكن بعضهم من القيام بمهامه موجودة. بالرغم من تعيين مراقبين للسلوك جدد في مدينة الخليل.

### العدالة التصالحية:

هناك اهتمام دولي بالموضوع ويتم مناقشته بجدية أثناء اللقاءات المتعددة مع أطراف العدالة. ولكن ما زال الوعي بمفهومه وتطبيقاته محدوداً خلال هذا العام. وتعمل الوحدة على تقديم تصور متميز بهذا الموضوع من خلال القراءات العميقة والتي سنستخدمها في التدريب خلال عام ٢٠١٣ لأطراف قضاء الأحداث .

### الأطفال ضحايا العنف المجتمعي والإهمال:

رغم موقفنا كمؤسسة حقوق إنسان أن المجلس التشريعي هو صاحب الصلاحية في التشريع وإصدار القوانين، إلا أن المؤسسة شاركت في عضوية اللجنة الوطنية المكلفة من الحكومة باقتراح تعديلات ضرورية على قانون الطفل، حيث تم إنجاز التعديلات وتوجهت وزارة الشؤون لمكتب الرئيس لإصدارها قرار بقانون وتم ذلك في بداية كانون الأول ٢٠١٢ حيث تم إقرار السيد الرئيس للمشروع المعدل لقانون الطفل الفلسطيني.

### على المستوى المؤسسي:

وبما أن شبكة حماية الطفولة هي المختصة بالتعامل مع هذه الفئة من الأطفال. فإن هذه الشبكة متواجدة في ٨ محافظات بالضفة الغربية. تعمل شبكات الحماية حالياً على العمل على مواضيع محددة تشكل انتهاكاً بحق الأطفال مثل موضوع عمالة الأطفال. وذلك عن طريق تشكيل لجان مصغرة منبثقة عن هذه الشبكات، وتكمن المشكلة في مدى فاعلية هذه الشبكات أو تفاوت فاعليتها من محافظة لأخرى. فيما يتعلق بمراكز الحماية: وهي مركز حماية بيتونيا للذكور في رام الله، ودار رعاية الفتيات في بيت جالا. فإن هذه المراكز ما زالت بحاجة إلى مزيد من العمل والتأهيل على مستوى الصحة النفسية وبرامج التأهيل.

### ◀ ملخص إنجازات وحدة عدالة الأطفال وفق النتائج المحددة:

تعمل وحدة عدالة الأطفال لإيجاد نظام عدالة متخصص بالأطفال يوفر الحماية والعدالة لهم. حيث تقوم الوحدة بمجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى رصد الثغرات القانونية والمؤسسية التي تؤثر على توفير الحماية للأطفال. وتقوم بعد ذلك بعمل مجموعة من الأنشطة لسد هذه الثغرات وإيجاد نظام متكامل يوفر الحماية للأطفال ويوفر لهم حقوقهم. وذلك على الوجه التالي:

يتعلق الهدف الأول بمراقبة وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في خلاف مع القانون والأطفال ضحايا العنف المجتمعي والإهمال. والمراسلة بشأن هذه الانتهاكات لتحسين حياة هؤلاء الأطفال. حيث يندرج تحت هذا الهدف:

#### النتيجة ١:

**مراكز احتجاز الأطفال في خلاف مع القانون ومراكز حماية الأطفال ضحايا العنف المجتمعي والإهمال مراقبة للتأكد من مراعاتها للمعايير الدولية.**

ويندرج تحت هذه النتيجة الزيارات الرقابية لمراكز رعاية الأطفال في خلاف مع القانون ونظارات الشرطة ومراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) ومراكز الحماية.



١. تم تنفيذ ٣٧ زيارة رقابية خلال هذا العام لمراكز الإصلاح والتأهيل ودور الرعاية حيث تمت زيارة ٨٥ طفلاً محتجزاً. والزيارات شملت المراكز التالية:

: مركز إصلاح وتأهيل أريحا، مركز إصلاح وتأهيل نابلس، مركز إصلاح وتأهيل جنين، مركز إصلاح وتأهيل بيت لحم، نظارة دورا، نظارة سلفيت، نظارة طوباس، نظارة قلقيلية، دار الأمل، دار رعاية الفتيات ومركز حماية بيتونيا.

٢. تنفيذ ٥ زيارات للإطلاع على سجلات الأطفال في خلاف مع القانون في مراكز التوقيف والاحتجاز لغاية الخروج بمؤشرات حول مدد التوقيف وارتباطها بالتهم المسندة للأطفال في خلاف مع القانون. من خلال تقرير متخصص حول الاحتجاز رهن المحاكمة للأطفال في خلاف مع القانون. ساهم تنفيذ الزيارات إلى مراكز التوقيف ومراكز التأهيل ومراكز رعاية الأحداث ومراكز الحماية والتوقيف والاحتجاز التي يتواجد فيها الأطفال ضحايا العنف المجتمعي في رصد واقع الأطفال في خلاف مع القانون في تلك المراكز. حيث أثر هذا النشاط في الرقابة على مدى تطبيق معايير عدالة

بخصوص الأطفال في خلاف مع القانون ومن ثم في تحسين ظروف الأطفال في خلاف مع القانون في تلك المراكز. كما أثر هذا النشاط في الرقابة على مدى تطبيق معايير حماية عادلة بخصوص الأطفال ضحايا العنف المجتمعي والإهمال والاستغلال. ومن ثم تحسين أوضاع هذه المراكز.

٣. تنفيذ ٣ ورش عمل في داخل مراكز إصلاح وتأهيل نابلس والخليل ودار الأمل للملاحظة استهدف فيها أطفال في خلاف مع القانون وضباط شرطة من العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل حول الحقوق والواجبات داخل هذه المراكز إضافة إلى محاولة صياغة عقد اجتماعي من بين العاملين في هذه المراكز والأطفال لغاية الإطلاع على احتياجات الأطفال والمعوقات التي تواجههم من خلال لعب الأدوار. إضافة إلى تعزيز مبدأ المشاركة الذي حرم منه هذه الفئة من الأطفال بالعادة. واستفاد من هذه الورش ٢١ طفلاً محتجزاً إضافة إلى ١٧ مشرفاً اجتماعياً وشرطياً. وبأتي هذا النشاط بهدف تعزيز الدور الذي تنفذه الوحدة في تحسين ظروف الأطفال في خلاف مع القانون من خلال الرقابة على هذه المراكز ولغاية تكريس مفاهيم حقوق الإنسان والمعايير الدولية الخاصة بالأطفال رهن الاحتجاز.

#### النتيجة ٢:

مراسلة أصحاب القرار بشأن الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال ضحايا العنف المجتمعي والإهمال والأطفال في خلاف مع القانون وذلك في سبيل رفع هذه الانتهاكات واستصدار قرارات لتحسين حياة هؤلاء الأطفال.



- إجراء ٥ مراسلات لجهات مختلفة من الشرطة، والتربية والتعليم ومجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة.
- اجتماعات دورية ميدانية تعقد من قبل محامي الوحدة لعاملين على إنفاذ القانون فيما يخص الأطفال في خلاف مع القانون والأطفال ضحايا العنف مع مراقبين السلوك ومرشدي حماية الطفولة والقضاة ووكلاء نيابة، شرطة أحداث لمتابعة قضايا أطفال ضحايا عنف وأطفال في خلاف مع القانون.
- عقد مجموعة من الزيارات لعدد من الجهات الموكلة بموجب القانون لحماية حقوق الأطفال في محافظة طوباس وهي مكتب محافظ طوباس والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم ومديرية الشرطة وجمعية طوباس الخيرية. وترتب على هذه الزيارات عقد ورشة عمل لتحديد احتياجات الأطفال في المحافظة كمقدمة لعقد لقاءات موسعة لتسليط الضوء وتوجيه الجهات الحكومية لاحتياجات الأطفال. تأتي هذه الزيارات استكمالاً لرؤية المؤسسة في التركيز على المناطق المهمشة ولتعزيز أهمية التركيز والمناصرة لحقوق الأطفال في المناطق الأكثر تعرضاً للانتهاكات من قبل الاحتلال ولتأثيرها على الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية للأطفال.
- إصدار بوستر حول عدالة الأطفال وحقوقهم في كل مرحلة من مراحل النظام القضائي التي يبرون بها، حيث تم عمل بوسترات مؤطرة تم وضعها في مكاتب النيابة العامة والمحاكم ومجلس القضاء الأعلى كما تم توزيع البوسترات على كافة الدوائر ذات العلاقة بعدالة الأطفال.
- كتابة ٣ مذكرات قانونية حول: (ماذا نريد من قضاء الأحداث)، وخصوصية محاكم الأطفال، وصلاحيات المحافظ، حيث سيتم نشرها على الصفحة البيئية للحركة إضافة إلى استخدام ورقة (خصوصية محاكم الأطفال) في التنسيق مع مجلس القضاء الأعلى ووزارة الشؤون الاجتماعية لإيجاد محاكم مختصة للأطفال في خلاف مع القانون.
- إنجاز المسودة الأولى للتقرير السنوي حول الاحتجاز رهن المحاكمة للأطفال في خلاف مع القانون الذي تم إصداره خلال شهر شباط ٢٠١٣.
- عقد ٤ ورش عمل لمهنيين من مؤسسات رسمية وأهلية لعرض التقرير السنوي لعدالة الأطفال للعام ٢٠١١ الخاص بالأطفال في خلاف مع القانون، والأطفال ضحايا العنف في محافظات رام الله، والخليل، ونابلس وقلقيلية في شهر أيار ٢٠١٢.

### النتيجة ٣:

#### بناء قدرات الشركاء في موضوع عدالة الأطفال:

#### تحت هذه النتيجة نفذت الوحدة الأنشطة التالية:

١. ١٥ مراقب سلوك شاركوا بدورة تدريبية حول حقوق الطفل وعدالة الأحداث من ٢٣ - ٢٤ آذار ٢٠١٢. تمكن مراقبو السلوك خلال هذه الدورة من التعرف على المعايير الدولية في عدالة الأطفال





إضافة إلى دور مراقب السلوك مقدمة في موضوع العدالة التصالحية. وشارك في التدريب أيضاً قاضية أحداث، حيث قدمت ملخصاً حول إجراءات المحاكمة العملية للأطفال في خلاف مع القانون. إضافة إلى أبرز إشكاليات التعامل بين القضاة ومراقبي السلوك. يعتبر مراقبو السلوك جزءاً لا يتجزأ من نظام عدالة الأطفال في خلاف مع القانون. وبالتالي لا بد من أن يكونوا على دراية

تامة بالمعايير الدولية في قضاء الأحداث، خصوصاً في ظل الإشكاليات التي تعترض عمل مراقب السلوك وعدم قيامه بدوره على الوجه المطلوب، وبالتالي فإن عملية تدريب مراقبي السلوك يعتبر تطويراً في نظام عدالة الأحداث وصولاً إلى نظام متخصص في عدالة الأطفال.

٢. تنفيذ دورة تدريبية لمدة يومين لـ ١٦ معاون نيابة حول العدالة الجنائية والعدالة التصالحية إضافة إلى قضاء الأحداث بتاريخ ١٦-١٧/٧/٢٠١٢ سبق أن تلقوا تدريباً حول حقوق الطفل والحماية والاتفاقيات الدولية لقضاء الأحداث في العام ٢٠١١. جاءت هذه الدورة لتؤكد على منظومة عدالة الأطفال في فلسطين ومدى الحاجة إلى المناصرة على مستوى التشريع والسياسات والممارسات، حيث أن بناء قدرات أركان عدالة الأطفال هي من المرتكزات الأساسية للنهوض في واقع عدالة الأطفال في فلسطين.

٣. تقديم ٣٦ استشارة قانونية لأعضاء شبكات حماية الطفولة خلال فترة هذا التقرير. إضافة إلى حضور ٣١ اجتماعاً لشبكات الحماية في كل من بيت لحم والخليل ورام الله ونابلس وجنين وسلفيت وأخيراً قلقيلية.

إن توفير استشارات قانونية حقوقية لشبكات الحماية كوننا مؤسسة متخصصة في مجال حقوق الطفل يعد خدمة نوعية تساهم بشكل كبير في زيادة وعي وبناء قدرات شبكة الحماية في موضوع حقوق الطفل والحماية. وصولاً إلى تمكين الشركاء في شبكة الحماية من توفير معايير الحماية للأطفال ضحايا العنف المجتمعي والإهمال. وكأحد المخرجات لتحليل الحالات للأطفال ضحايا العنف ونظراً لتزايد حالات العنف المدرسي التي ترد إلى مكاتب الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال والتي تشكل ما يقارب ٢٠٪ من الحالات، تم تقديم ٤ أوراق عمل قانونية حول آليات الحماية القانونية للأطفال من العنف المدرسي في الأيام الدراسية التي عقدت من قبل المؤسسة في كل من مدن الخليل ورام الله وطولكرم وطوباس.

كما أن المشاركة في لجان حماية الطفل سواء اللجنة الوطنية لعدالة الأحداث أو اللجنة التوجيهية لشبكات حماية الطفولة، يعد جزءاً مهماً من عملية التأثير لتبني حقوق الطفل والمصلحة الفضلى

له في إقرار السياسات والقوانين المتعلقة بالطفل. يذكر هنا أنه تمت المشاركة في اجتماعين لهذه اللجان خلال فترة هذا التقرير. إضافة إلى المشاركة في اجتماعات مجموعة العمل لحماية الطفل برئاسة اليونيسيف.

#### النتيجة ٤:

**الدفاع القانوني لحقوق الأطفال في خلاف مع القانون والأطفال ضحايا العنف المجتمعي والإهمال، وذلك كجزء من عملية رصد واقع هؤلاء الأطفال وتوفير الخدمة لهم وفق المعايير الدولية لحقوق الطفل وعدالة الأطفال**

#### تحت هذه النتيجة نفذت الوحدة الأنشطة التالية:

تم خلال عام ٢٠١٢ تقديم التمثيل القانوني لـ ٨٧ حالة طفل في خلاف مع القانون. من ضمنها حالات إخلاء سبيل بالكفالة.

تم متابعة ٦٤ حالة طفل ضحية عنف جسدي، وجنسي، ونفسي، وإهمال واستغلال. إضافة إلى العنف المدرسي.

يساعد التمثيل القانوني للأطفال في خلاف مع القانون من بداية دخولهم في النظام القضائي وحتى نهايته إلى رصد وتوثيق الثغرات الموجودة في النظام الذي يحكم هؤلاء الأطفال على ضوء المعايير الدولية في عدالة الأحداث، وترسيخ المبادئ الدولية في عدالة الأحداث لدى أطراف هذا النظام ابتداء من الشرطة مروراً بالنيابة العامة وانتهاء بالمحكمة. وحتى فيما بعد خروجهم من مكان الاحتجاز فتضمن أي نقاش مع تلك الأطراف المبادئ العادلة لهؤلاء الأطفال والاحتجاج بها يساعد في ترسيخها في هذا النظام الذي يحكم هؤلاء الأطفال. وبالتالي بناء قدرات هؤلاء الأطراف في موضوع عدالة الأحداث، وصولاً إلى نظام متخصص وعادل للأطفال في خلاف مع القانون.

يذكر هنا أنه تم إجراء عدد من الاجتماعات مع كل من: رئيس مجلس القضاء الأعلى، والنائب العام، ووزارة التربية والتعليم، ووزير العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية خلال شهر شباط من هذا العام وذلك بمشاركة المدير العام للحركة، وذلك بهدف التعريف بالحركة وعملها في مجال حقوق الطفل بصورة أكبر. إضافة إلى تعزيز التشبيك والتعاون مع تلك الجهات لتسهيل إنشاء حماية متخصص للأطفال. كما تم تقديم ورقة عمل قانونية حول آليات المساعدة القانونية للأطفال في خلاف مع القانون في مؤتمر عقد من قبل وزارة العدل تحت عنوان المساعدة القانونية في الأراضي الفلسطينية في شهر كانون الأول.

#### ◀ أبرز إنجازات الوحدة خلال العام ٢٠١٢:

- عضوية المؤسسة في اللجنة الوطنية لقطاع الحماية، حيث كانت المؤسسة الأهلية الوحيدة، وبالتالي دور الوحدة في صياغة تعديلات قانون الطفل ومسودة قانون حماية الأحداث.
- ساهمت الحركة بشكل رئيس في إطلاق شبكة حماية الطفولة في قلقيلية، وجاء ذلك كنتيجة للقاء الموسع الذي تم عقده في تلك المحافظة، وتمت دعوة صناع قرار إليه مثل النائب العام، ووزارة

- الشؤون الاجتماعية...الخ.
- إعداد ورقة استراتيجية لوحدة عدالة الأطفال توضح تطور عملها وآلياته ودورها في توفير البيئة الحامية للأطفال.
- إصدار بoster حول عدالة الأطفال باللغتين العربية والإنجليزية.
- تصميم استمارة حول الاحتجاز رهن المحاكمة لاستخدامها في التقرير السنوي القادم.
- إعداد ٣ مذكرات قانونية حول: (ماذا نريد من قضاء الأحداث)، وخصوصية محاكم الأطفال، وصلاحيات المحافظ. حيث سيتم نشرها على الصفحة البيئية للحركة.
- استخدام ورقة (خصوصية محاكم الأطفال) في التنسيق مع مجلس القضاء الأعلى ووزارة الشؤون الاجتماعية لإيجاد محاكم مختصة للأطفال في خلاف مع القانون.
- إعداد تقرير متخصص حول الاحتجاز رهن المحاكمة للأطفال في خلاف مع القانون.

### ◀ الدروس المستفادة خلال العام ٢٠١٢ :

١. تفعيل عمل شبكات حماية الطفولة، لا بد من رصد التقصير من قبل مرشد حماية الطفولة ومراقبي السلوك ومراسلة إدارته بشأن هذا التقصير. وذلك لوضع الأمور في نصابها ولقيام مرشد حماية الطفولة بدوره على الوجه المطلوب خصوصاً أنه كونه منسق شبكة الحماية وتفعيل عمل الشبكة حيث من أحد أدواره الرئيسية إضافة إلى ضرورة قيام مراقب السلوك كذلك بدوره كما يجب.
٢. التوازن في علاقة المؤسسة مع الشركاء، وتوضيح دورها الرقابي باستمرار وفي جميع مراحل العمل.
٣. تفعيل المناصرة القانونية المحلية وتبني انتهاكات حقوق الأطفال ومتابعتها أمام الجهات القضائية المختصة وعلى مختلف المراحل.
٤. مشاركة مجلس الأطفال في أي إصدار تقوم الوحدة به.
٥. الاسراع في تأسيس قاعدة بيانات حول الأطفال في خلاف مع القانون والأطفال ضحايا العنف المجتمعي في المؤسسة نظراً لغياب قاعدة بيانات وطنية وتضارب في الأرقام وأعداد الأطفال في نظام العدالة (الأطفال في خلاف مع القانون والأطفال ضحايا العنف المجتمعي).

## برنامج المساءلة والمساعدات القانونية

## برنامج المساءلة والمساعدات القانونية

### المخلص التنفيذي:

تصاعدت الانتهاكات الإسرائيلية ضد حقوق الأطفال الفلسطينيين خلال العام ٢٠١٢ لتصل ذروتها خلال العملية العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة والتي استمرت لثمانية أيام ما بين ١٤ و ٢١ من شهر تشرين الثاني وأسفرت عن مقتل ١٥٨ فلسطينياً من بينهم ٣٤ طفلاً قتلوا جراء الهجمات الإسرائيلية. واثنين آخرين جراء سقوط صواريخ محلية الصنع وبالتالي يكون مجمل القتلى من الأطفال ٣٦ طفلاً.

وقد ترافق الهجوم على قطاع غزة مع تصعيد القوات الإسرائيلية إجراءاتها القمعية في الضفة الغربية والقدس الشرقية من خلال حملات الاعتقال والتوقيف والاستخدام غير القانوني للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين.

كذلك شهد العام ٢٠١٢ إعلان إسرائيل خطياً لبناء المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وخاصة في منطقة إي ون (E١) كرد على محاولة السلطة الفلسطينية الناجحة لنيل صفة مراقب في الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ووفقاً لهذه الخطط ستقوم إسرائيل ببناء حوالي ٣ آلاف وحدة سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

خلال عام ٢٠١٢، تصاعدت هجمات المستوطنين على بعض القرى الفلسطينية وكذلك اعتداءات جنود الاحتلال على الاحتجاجات الأسبوعية التي ينظمها الفلسطينيون في المناطق المهدة بتوسع استيطاني ورافقتها مصادرة للأراضي وهدم للمنازل كما هو الحال في مدينة القدس ومختلف أنحاء الضفة الغربية. وأسفرت هذه الاعتداءات عن اعتقال عشرات الفلسطينيين كان من بينهم أطفال. وقد قامت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في فلسطين برصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأطفال الفلسطينيين ولا سيما حالات القتل والإصابة وعنف الجنود/المستوطنين واستخدام الأطفال كدروع بشرية أو مخبرين على أيدي الجنود الإسرائيليين وحالات سوء المعاملة والتعذيب التي غالباً ما حدث أثناء الاعتقال والتحقيق.

وأجرت الحركة مراجعة للبيانات التي تم جمعها حول انتهاكات حقوق الأطفال واستخدامها كمواد مناصرة على شكل حالات دراسية ونشرات إلكترونية ونداءات عاجلة وتقارير أو شكاوى قدمت إلى السلطات الإسرائيلية المختلفة والمقررين الخاصين في الأمم المتحدة. فضلاً عن تحديد الحركة للاستراتيجيات الممكنة لتسليط الضوء على هذه الانتهاكات ودعوة مختلف الأطراف للعمل من أجل وضع حد لها. وإلى جانب رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية ضد حقوق الأطفال الفلسطينيين، قامت الحركة بالترافع والدفاع عن الأطفال الفلسطينيين أمام المحاكم العسكرية في عوفر وسالم والمحاكم المدنية في القدس.

وواصلت الحركة خلال عام ٢٠١٢ تسليط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأطفال الفلسطينيين وفضحها على الملأ من خلال رفع تقارير إلى الهيئات الدولية المختلفة ك لجنة حقوق الطفل (CRC) والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

### وجرى توثيق الحالات التالية للأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

- ٨٢ حالة قتل أطفال. ٢١٠ إصابة (بينهم ٤١ إصابة على يد المستوطنين). ٤٥ حادثة تعذيب. ٧ منازل. ٨ حوادث انتهاك الحق في التعليم. حادثي استخدام الأطفال كدروع بشرية.
- ترافع محامو الوحدة القانونية عن الأطفال أمام المحاكم العسكرية وجمعوا الإفادات حول الاعتقال والمحاكمة وسوء المعاملة/التعذيب والاحتجاز وجرى إدخال هذه المعلومات في قاعدة بيانات وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية. يشار إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير جرى جمع ١٢١ إفادة و ١١٩ استبيان حول سوء المعاملة من الأطفال الأسرى وإغلاق ١٤٤ ملفاً جرى الترافع عنها أمام المحاكم العسكرية و٢٥ ملفاً جرى الترافع عنها في المحاكم المدنية في القدس.

### وقامت وحدة المناصرة بتحليل انتهاكات حقوق الطفل الموثقة واستخدامها في إنتاج مواد قائمة على الأدلة منها:

- تقرير ان إلى لجنة الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة حول الأطفال الأسرى.
- تقرير إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.
- تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان.
- تقرير مشترك للمراجعة الدورية العالمية.
- تقرير بديل واحد للجنة حقوق الطفل.
- تقرير مشترك للجنة تقصي الحقائق في مجلس حقوق الإنسان حول المستوطنات الإسرائيلية.
- ١١٣ حالة دراسية (أصوات من الاحتلال).
- ١٢ نشرة احتجاج. ١٢ نشرة انتهاك.
- ٢١ بيان عام ومواد مناصرة أخرى.

أيضا عزز برنامج المساءلة مبدأ مشاركة الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير حيث شارك الأطفال ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية في جهود المناصرة التي تقوم بها الحركة من خلال الحديث عن تجاربهم والمشاركة في جلسات الإحاطة ومقابلات تلفزيونية ومقطع فيديو من إنتاج الحركة. وكذلك المشاركة في جولة مناصرة في هولندا وبلجيكا لفضح الانتهاكات التي ترتكب بحق الأطفال الفلسطينيين. وعمل البرنامج على تحقيق النتائج التالية:

## النتيجة ١:

### رصد وتوثيق الانتهاكات ضد حقوق الأطفال الفلسطينيين الناجمة عن الصراع (إعطاء الأولوية لأربعة انتهاكات: قتل/تشويه – احتجاز/تعذيب – عنف الجنود/المستوطنين – التجنيد)

الهدف الرئيسي من وحدة الرصد والتوثيق هو توفير إمكانية حقيقية للدفاع عن حقوق الأطفال الفلسطينيين ومناصرتها وتبسيط الضوء على وضع الأطفال ومعاناتهم وتعتبر الوحدة المصدر الرئيسي الذي يغذي الحركة بمعلومات موثوقة ودقيقة عن انتهاكات حقوق الطفل بهدف رفع الوعي وحث الجهات المحلية والدولية لوضع حد لهذه الانتهاكات.

ويتم إنجاز هذه المهام من قبل فريق من الباحثين الميدانيين المنتشرين في جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة يقومون برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الأطفال من خلال جمع شهادات دقيقة من الضحايا وشهود العيان. ولضمان الدقة، يتم فحص البيانات التي تم جمعها والتحقق من صحتها وحميلها على قاعدة بيانات تساعد في تحليل البيانات وإصدار التقارير اللازمة.

### وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أجرت وحدة الرصد والتوثيق تحقيقات في الحوادث التالية:

- مقتل ٨٢ طفلاً بما في ذلك ٤٩ حالة قتل على يد القوات الإسرائيلية والحالات المتبقية نتيجة لسوء استخدام السلاح والإهمال.
- إصابة ٢١٠ أطفال. منها ١٧٨ حالة على يد القوات الإسرائيلية والمستوطنين و ٣٢ حالة نتيجة لسوء استخدام السلاح.
- هدم ٧ منازل.
- ٨ هجمات على المدارس.
- هجوم واحد على إحدى المستشفيات.
- ٤٥ حالة سوء المعاملة وتعذيب.
- ٩ أطفال في نزاع مع القانون.
- ٣ تقارير حول عنف المستوطنين.
- بالإضافة إلى جمع الإفادات وإجراء مقابلات مع بعض الأشخاص. قدمت وحدة التوثيق تحقيقات في ثلاث حالات وثقت عنف المستوطنين ضد عائلات في الضفة الغربية.



كذلك جمعت وحدة الرصد والتوثيق معلومات وبلاغات حول العديد من القضايا التي تؤثر على حقوق الأطفال الفلسطينيين ومن بينها تقارير حول أضرار انقطاع التيار الكهربائي على الأطفال في قطاع غزة ومعاناة الأطفال الذين يعيشون بالقرب من الحدود في القطاع وأثر طرد عائلات من مناطق في بيت لحم إلى أجزاء مختلفة من الضفة الغربية على الأطفال.

مراجعة الأدلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تم مراجعة ٣٩١ ملف وفيات وإصابة وسوء معاملة ومستوى معيشي لائق والحق في التعليم وذلك لضمان اتساق البيانات.

تميل البيانات إلى قاعدة البيانات خلال الفترة المشمولة بالتقرير تم تحميل ٢٢١ تقرير انتهاك إلى قاعدة البيانات وأرشفتها ضمن نسخ مطبوعة والتحقق من المعلومات من خلال مقارنة قاعدة البيانات والأرشيف.

صيانة قاعدة البيانات جرى إدخال التطورات اللازمة لقاعدة البيانات والانتهاء من قاعدة البيانات الخاصة بضروب سوء المعاملة وتعديل صفحات المدخلات والمخرجات وفقاً لاحتياجات وحدة المناصرة وجرى صيانة قاعدة البيانات بشكل منتظم.

## النتيجة ٢:

**تمثيل الأطفال المعتقلين أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية وتقديم شكاوى نيابة عنهم إلى السلطات الإسرائيلية (فضح القوانين/الممارسات التمييزية الإسرائيلية).**

كان للتعديلات التي أدخلت خلال السنوات القليلة الماضية لنظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية الأثر القليل على الطريقة التي يعامل بها الأطفال من قبل النظام.

وفي ظل وجود اثنين من النظم القانونية القائمة في الضفة الغربية. أحدهما يطبق على أطفال المستوطنين والآخر على الأطفال الفلسطينيين. فإن هذا الأمر يبرز حقيقة عنصرية إسرائيلية تجاه الأطفال على أساس العرق أو الجنسية.

فعلى سبيل المثال يخضع الأطفال الإسرائيليون من هم في نزاع مع القانون بما في ذلك الأطفال الذين يعيشون في مستوطنات (غير القانونية) في الأراضي الفلسطينية المحتلة يخضعون لنظام قضاء أحداث بهيكلية تنظيمية خاصة تتميز بالمرونة وتجري محاكمتهم في محكمة للأحداث. وغالباً ما يتم الإفراج عنهم بكفالة. وفي معظم الحالات التي تثبت فيها إدانة أطفال إسرائيليين بارتكاب مخالفات لا يتم الحكم عليهم بالسجن وإنما يتم التعامل معهم من خلال مجموعة متنوعة من العقوبات والتدابير البديلة مثل إطلاق السراح المشروط والغرامات أو الإيداع في مرافق سكنية خاصة. ويشار إلى أن أحكاماً بالسجن تصدر بحق القاصرين الإسرائيليين فقط في حالات استثنائية وعند ارتكاب جرائم خطيرة.

أما الأطفال الفلسطينيين المتهمين بمخالفة الأوامر العسكرية تجري مقاضاتهم أمام محاكم عسكرية خرمهم من حق الإفراج بكفالة بنسبة لا تقل عن ٨٧٪ من الحالات. وكذلك ٩٩,٧٤٪ من الحالات تنتهي بالإدانة. كذلك يتم الإفراج عن عدد قليل جداً من الأطفال قبل المحاكمة الأمر الذي يقوض القاعدة القانونية أن الطفل بريء حتى تثبت إدانته. وهو مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان. فضلاً عن خضوع الأطفال الفلسطينيين لنفس أساليب الاعتقال والتحقيق التي يخضع لها الفلسطينيون الكبار. فالأطفال الذين هم فوق سن ١٦ عاماً يخضعون لنفس الأحكام التي تفرض على البالغين الفلسطينيين. حتى بعد صدور الأمر العسكري رقم ١١٧٦ الذي يرفع سن الطفولة من ١٦ عاماً إلى ١٨ عاماً. علماً أن الأمر العسكري الجديد كان تغييراً شكلياً فقط.



### المساعدة القانونية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت الحركة ١٦٩ ملفاً جديداً للدفاع عن الأطفال أمام المحاكم العسكرية. من بينها ٣٣ حالة إفراج دون شروط من قبل مراكز الشرطة و١٧ حالة إفراج بكفالة وقد ظهر محامو الحركة أمام المحاكم العسكرية ٨٩٦ مرة وشملت جلسات الاستماع هذه جلسات تمديد الاعتقال وتقديم الالتماسات.

كذلك وخلال الفترة المشمولة بالتقرير جرى إغلاق ١٤٤ ملفاً ورفع ٩ شكاوى للسلطات الإسرائيلية بشأن حالات سوء معاملة/تعذيب بحق أطفال فلسطينيين خلال عملية الاعتقال والنقل والتحقيق. وإلى جانب القيام بزيارات رقابية للسجون، قام محامو الحركة أيضاً برصد ومراقبة إجراءات المحكمة خلال الجلسات.



هذا وقد واصل محامو الحركة رصد ومراقبة تطبيق الأمر العسكري ١٦٤٤ الذي أنشأ محكمة الأحداث العسكرية وكذلك رصد ومراقبة تطبيق الأمر العسكري ١٦٧٦ الذي يرفع سن الطفولة من ١٦ إلى ١٨ سنة. وعلى الرغم أن هذه الأوامر العسكرية الجديدة تبدو وكأنها خطوة بالاتجاه الصحيح نحو حماية حقوق الأطفال المعتقلين ولكن من الناحية العملية هذه التعديلات لا تدخل تغيرات جوهرية على الطريقة التي يتم فيها التعامل مع الأطفال من قبل النظام، والأهم من ذلك أنها

لا تنطبق على مسألة إصدار الأحكام وبالتالي فإن الأحكام التي تصدر بحق البالغين لا تزال تطبق ضد الأطفال.

وكذلك يجري التعامل مع الأطفال خلال المرحلة الأولى من اعتقالهم من قبل المحكمة العسكرية للبالغين وذلك بأن تقوم المحكمة بتحديد إمكانية إطلاق سراح الطفل بكفالة أو إبقائه رهن الاحتجاز إلى حين الانتهاء من القضية.

وبشكل عام وضمن القضاء الداخلي الإسرائيلي يتم بذل كل جهد ممكن لتجنب وضع الأطفال رهن الاحتجاز قبل المحاكمة أو فرضة عقوبة السجن بحقهم ومع ذلك لم يتم اتخاذ مثل هذه التدابير في التعامل مع الأطفال الفلسطينيين الذين تعتقلهم القوات الإسرائيلية. مع العلم أنه قد أطلق سراح عدد قليل جداً من مئات الأطفال الذين يعتقلون سنوياً بكفالة قبل موعد المحاكمة والغالبية العظمى منهم يودعون في الحجز في انتظار المحاكمة.

ولا تزال حقوق الأطفال الفلسطينيين تنتهك في كل مرحلة من مراحل الإجراءات القانونية منذ لحظة

اعتقالهم والتحقيق معهم وصولاً إلى نقلهم واحتجازهم والفرق الوحيد الذي طرأ هو أن الأطفال يتم حالياً محاكمتهم بشكل منفصل عن البالغين.

وخلاصة القول أن نظام المحاكم العسكرية لا يتماشى مع الضمانات والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

كذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الوحدة القانونية بتنفيذ ٦٤ زيارة للسجون ومراكز التوقيف الإسرائيلية جرى خلالها مقابلة ٢١٩ طفلاً وتعبئة ١١٩ استمارة إساءة معاملة/تعذيب وجمع ١٢١ إفادة وجرى الاستفادة من المعلومات التي تم جمعها في تنفيذ أنشطة مناصرة مدعومة بالأدلة حول انتهاكات حقوق الطفل.

### أهم إنجازات الوحدة القانونية

١. تلقي ١٦٩ ملفاً جديداً للترافع أمام المحاكم العسكرية.
٢. إغلاق ١٤٤ ملفاً في المحاكم العسكرية.
٣. اتخاذ الترتيبات اللازمة لمرافقة ٣٠ وفداً إلى المحكمة العسكرية بصفة مراقبين.
٤. تلقي ٧٦ ملفاً جديداً للترافع أمام المحكمة المدنية في القدس.
٥. إغلاق ٢٥ ملفاً في المحكمة المدنية في القدس.
٦. إجراء ٦٤ زيارة للأطفال في السجون ومراكز التحقيق والتوقيف تم فيها.
٧. زيارة ٢١٩ طفلاً.
٨. جمع ١٢١ استبانة تعذيب لرصد وتوثيق حالات التعذيب وسوء المعاملة في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية.
٩. جمع ١١٩ إفادة لأطفال أسرى ضحايا تعذيب وسوء المعاملة على أيدي السلطات الإسرائيلية.

### النتيجة ٣:

**فضح انتهاكات الحق في الحرية (بما في ذلك الاعتقال التعسفي والتعذيب) والحق في الحياة (بما في ذلك القتل والتشويه والتجنيد وعنف المستوطنين) ضد الأطفال الفلسطينيين.**

هذا وقد وظفت وحدة المناصرة استراتيجيات ووسائل مختلفة في سبيل تحقيق هذه النتيجة بفضح انتهاكات حقّ الحرية والحياة. ومن بين هذه الاستراتيجيات رفع تقارير إلى الإجراءات الخاصة واللجان الأخرى في الأمم المتحدة. وكذلك تقارير وجلسات إحاطة/زيارات للمحكمة العسكرية، جولات مناصرة، دراسات الحالة، نشرات الاحتجاز، نشرات الانتهاك، البيانات الصحفية، ندوات عاجلة وكذلك تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الطفل في وسائل الإعلام.

### أنشطة وحدة المناصرة

- خلال الفترة المشمولة بالتقرير قامت وحدة المناصرة بتنفيذ الأنشطة التالية:

### التقارير

- تقريران إلى لجنة الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة بشأن الأطفال المحتجزين.
- تقرير واحد إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.
- تقرير واحد إلى لجنة حقوق الإنسان.
- تقرير واحد مشترك للمراجعة الدورية الشاملة (UPR).
- التقرير البديل إلى لجنة حقوق الطفل (CRC).
- تقرير واحد مشترك لبعثة تقصي الحقائق في لجنة حقوق الطفل حول المستوطنات الإسرائيلية.

### حالات دراسية

- نشر ١١٣ دراسة حالة أو «أصوات من الاحتلال» على الموقع الإلكتروني للحركة.
- نشر قصص ٥ جنود إسرائيليين (ضمن تقرير لمنظمة كسر الصمت) على الموقع الإلكتروني للحركة.

### نشرات الاحتجاج

- إعداد ١٢ نشرة احتجاجاً للأطفال المعتقلين

### نشرات الانتهاكات

- إعداد ١٢ نشرة انتهاك حقوق الأطفال الفلسطينيين من قبل الاحتلال.
- إعداد ونشر ٢١ بيان بمناسبات مختلفة.

### النداءات العاجلة

- إعداد وإصدار ثلاثة نداءات عاجلة في عام ٢٠١٢ حول العزل الانفرادي والنقل القسري للأطفال وصيادي غزة بالإضافة إلى التحديث المنتظم لأربعة نداءات عاجلة صدرت في السنوات السابقة.

### التغطية الإعلامية الدولية لعمل الحركة

- إعداد ١٩ تقريراً لوسائل إعلام دولية.

### وسائل الإعلام الدولية - أخبار إعلامية ذات صلة

- نشر ٦٠ تقريراً إخبارياً على الموقع الإلكتروني.

### التقارير الصادرة والمنشورة:

- إصدار تقرير جنيد واستخدام الأطفال الفلسطينيين.
- إصدار تقرير «المعتقلون مقيدون ومعصوبو الأعين ومدانون: الأطفال رهن الاحتجاز العسكري».

### زيارات للمحكمة العسكرية

- القنصلية الأمريكية
- حاخامات من أجل حقوق الإنسان
- الرؤية العالمية World Vision
- حزب العمل البريطاني

- وفد استرالي من سياسيين ووسائل إعلام ونقابات
- وفد أمريكي كنسي من ولاية الميسيسيبي
- محامون نرويجيون
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- الرابعية الدولية
- محامون بريطانيين
- دبلوماسي أسترالي
- محامون بريطانيون
- أطباء نفسيون
- وفد سويدي
- أطباء نفسيون من الولايات المتحدة
- مدير مؤسسة ياخاد (Yachad)
- وسائل إعلام أكاديمية
- وفد مجلس التفاهم العربي البريطاني CAABU
- سبيل
- وفد خارجية بتنظيم من الحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت ICAHD
- دبلوماسي أيرلندي
- مقرر الأمم المتحدة الخاص للأراضي الفلسطينية المحتلة
- مساعد وزير الخارجية الاسترالية
- مركز كارتر
- وفود برلمانية بريطانية
- وفد جامعة ليفربول هوب
- وفد حزب العمل البريطاني
- وفد كنيسة أسكتلندا
- مركز كارتر ووفد الكنيسة الميثودية المتحدة
- مجموعة الحقوق المدنية الأمريكية
- وفد الكنيسة الميثودية البريطانية
- بعثة تقصي الحقائق في الأمم المتحدة بشأن المستوطنات
- وفد هولندي

### جولات مناصرة دولية

- شباط - جولة مناصرة في الولايات المتحدة
- آذار - جولة مناصرة في السويد
- نيسان - جولة مناصرة في المملكة المتحدة
- تشرين الأول - سويسرا: المشاركة في جلسة المراجعة لإسرائيل بموجب اتفاقية حقوق الطفل
- تشرين الثاني - جولة مناصرة في هولندا والمملكة المتحدة
- تشرين الثاني - جولة مناصرة في هولندا وبلجيكا

**أنشطة أخرى:**

- ورشة عمل الملفات القطرية Country profile
- صياغة ملف وحدة المناصرة
- فيديو حول الأطفال الأسرى
- تقرير كل شهرين إلى مجموعة العمل لآليات مراقبة والإبلاغ عن تنفيذ قرار ١٦١٢
- تحديث الموقع الإلكتروني للحركة وحسابات تويتر والفيسبوك

وقد واصل برنامج المساءلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير توثيق انتهاكات حقوق الطفل التي ترتكبها القوات الإسرائيلية من جنود ورجال شرطة ومخابرات أو على يد المستوطنين.

**إساءة معاملة الأطفال المحتجزين وتعذيبهم:** عملت الوحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على جمع ١١١ إفادة من الأطفال المعتقلين وحويل هذه الأدلة إلى دراسات الحالة ومن ثم في مواد مناصرة مختلفة مثل نشرات الاحتجاز الشهرية وتقارير متعددة للجنة الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب واللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمراجعة الدورية الشاملة والتقرير البديل للجنة حقوق الطفل وبعثة تقصي الحقائق بشأن المستوطنات الإسرائيلية وتقرير آخر إلى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأطفال والنزاعات المسلحة من خلال مجموعة العمل مجموعة العمل لآليات مراقبة والإبلاغ عن تنفيذ قرار ١٦١٢.

كذلك واصلت الوحدة تسليط الضوء على حقيقة اعتقال الأطفال الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية وتعرضهم لأشكال متعددة من إساءة المعاملة والتأكيد على هذه المسألة عند تقييم خطورة إساءة المعاملة والأخذ في الاعتبار الأثر التراكمي بدلاً من النظر إليه على أنه تصرف فردي منعزل وبالتالي يتم فحص مجموع الأدلة ليظهر نمط منتظم وسائد من إساءة المعاملة أغلبه يرقى إلى حد المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقاب وكذلك التعذيب في بعض الحالات وهي أمور محظورة تماماً.

وعلى الرغم من صدور أمر عسكري جديد في أيلول ٢٠١١ يرفع سن الطفولة في نظام المحاكم العسكرية. لاحظت الوحدة أيضاً أن الأحكام الجديدة لم يكن لها تأثير كبير في الطريقة التي يعامل بها الأطفال خلال الـ ٤٨ ساعة الأولى من الاعتقال وهي الفترة التي حدث فيها أغلبية حوادث إساءة المعاملة.



علاوة على ذلك وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر احتجاز الأطفال في العزل الانفرادي وقد رصدت الوحدة ٢٠ حالة احتجاز لأطفال في العزل الانفرادي في مراكز التوقيف والتحقيق في الجملة وبتاح تكفا. وفي ضوء ذلك أصدرت وحدة المناصرة نداء عاجلاً تطالب فيه حظر إخضاع الأطفال للحبس الانفرادي وكذلك تناولت صحيفة الغارديان البريطانية هذه المسألة ضمن مقال مصور تضمن مقطع فيديو.

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الوحدة نداء عاجلاً آخر يسلط الضوء على نقل الأطفال المعتقلين إلى سجون داخل إسرائيل في انتهاك للمادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة ويطالب إسرائيل بوقف الترحيل القسري للأطفال الأسرى خارج الضفة الغربية وقد طرحت هذه المسألة عدة مرات مع الحكومة البريطانية من قبل عدة نواب على مدار السنة.

### عنف المستوطنين:

خلال الفترة المشمولة بالتقرير تناولت الوحدة ٢١ حادثة عنف مستوطنين أسفرت عن إصابة ٤١ طفلاً بالإضافة إلى كتابة دراسات الحالة وتحديث النداء العاجل لمطالبة السلطات الإسرائيلية بتوفير الحماية المناسبة للسكان الفلسطينيين من اعتداءات المستوطنين والتحقيق الفوري والعاجل والمستقل في حوادث عنف المستوطنين وتقديم الجناة للعدالة وكذلك تم طرح مسألة عنف المستوطنين في التقرير المقدم إلى بعثة تقصي الحقائق في لجنة حقوق الإنسان بشأن المستوطنات الإسرائيلية وكذلك في النشرات الشهرية للانتهاكات التي تصدرها الوحدة.

### جنيد الأطفال:

تلقت الوحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير حالتين جديدتين لاستخدام الأطفال كدروع بشرية خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية وأربع حالات أخرى لمحاولات إسرائيلية جنيد أطفال كمخبرين خلال التحقيق وتم تسليط الضوء على هذه الحالات من خلال دراسات الحالة ونشرة الانتهاكات والتقرير البديل للجنة حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وكذلك إرسال تقرير كل شهرين إلى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأطفال والنزاعات المسلحة من خلال مجموعة العمل لآليات مراقبة والإبلاغ عن تنفيذ قرار ١٦١٢.

### القتلى والجرحى:

عملت الوحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على ٢٨ حالة إصابة و٢٠ حالة قتل لأطفال نتيجة للاحتلال. معظمهم في قطاع غزة. وخلال كتابة هذا التقرير، كانت الوحدة تعالج نحو ٢٠ حالة أخرى لأطفال قتلوا خلال العملية العسكرية الأخيرة على قطاع غزة في أواخر شهر تشرين الثاني ٢٠١٢ وسيتم تسليط الضوء على هذه الحالات من خلال حالات دراسية ونشرة الانتهاكات.

### صيادو غزة:

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قررت وحدة المناصرة التركيز على اعتقال الأطفال الصيادين في غزة وتسلط الضوء على وضعهم والصعوبات التي يواجهها الصيادون لكسب قوتهم نتيجة للحصار الإسرائيلي. يشار إلى أنه ومنذ شهر كانون الثاني ٢٠١١، تلقت الوحدة ١٦ حالة اعتراض زوارق إسرائيلية لقوارب صيد على متنها أطفال قبالة سواحل غزة. وفي إفادات مشفوعة بالقسم جمعتها الحركة

خُدث الصيادون عن تعرضهم لإطلاق النيران ورش خرطوم المياه عليهم واحتجازهم والتحقيق معهم دون أي سبب مشروع واضح.

وفي معظم الحالات التي وثقتها الحركة، خُدث الأطفال عن اعتراض الزوارق الإسرائيلية المفاجيء لقواربهم أثناء الصيد وتعرض ١٤ حالة (٨٨٪) لعمليات إطلاق النار دون سابق إنذار وإجبار الصيادين بما في ذلك الأطفال على خلع ملابسهم الداخلية في معظم الحالات والسباحة إلى الزوارق الإسرائيلية حتى في فصل الشتاء. وقد خُدث ١٥ طفلاً (٩٤٪) عن تقييد أيديهم وفي بعض الحالات تعصيب أعينهم فور صعودهم على متن الزوارق الإسرائيلية دون إخبارهم عن سبب اعتقالهم ونقلهم في معظم الحالات إلى ميناء أشدود الإسرائيلي للتحقيق معهم ولم تذكر أي حالة وثقتها الحركة عن توجيه أية تهمة بارتكاب مخالفة ويبدو أن الغرض من وراء عمليات التحقيق هو الحصول على معلومات عن قطاع غزة وسكانه. عموماً يتم الإفراج عن الصيادين في غضون ٢٤ ساعة ولكن على الأقل خُدث ١٠ حالات (٦٣٪) عن مصادرة قواربهم ومعدات الصيد دون سبب وبالتالي حرمانهم من مصدر رزقهم الوحيد. وخُدثت ١٢ حالة (٧٥٪) من الحالات الموثقة من قبل الحركة عن اعتراض قواربهم ضمن حدود الصيد المفروضة بشكل أحادي من قبل السلطات الإسرائيلية في عام ٢٠٠٨ (٣ أميال بحرية) وفي عام ٢٠١٢ (٦ أميال بحرية).

## تأثير البرنامج

### ١. الجملة – خُدث ١٠٠ مهني على استخدام الحبس الانفرادي بحق الأطفال

تكللت جهود وحدة المناصرة بالنجاح بإرسال أكثر من ١٠٠ شخصية بارزة من رجال دين وتربويين وأطباء وأكاديميين وفنانين من الولايات المتحدة وإسرائيل رسالة إلى رئيس الوزراء نتنياهو وغيره من كبار المسؤولين الإسرائيليين لطرح مخاوفهم وقلقهم إزاء استمرار استخدام الحبس الانفرادي بحق الأطفال في مركزي التوقيف والتحقيق في الجملة وبتاح تكفا في إسرائيل.

### ٢. طرح المفوضية الأوروبية أسئلة حول استهداف الأطفال بالقرب من الحدود مع قطاع غزة

وكنتيجة للنداء العاجل حول أطفال الحصى، طرحت مسألة إطلاق النار على أطفال فلسطينيين بالقرب من الحدود بين غزة وإسرائيل أمام المفوضية الأوروبية من قبل السير غراهام واتسون.

### ٣. طرح مسألة اعتقال الأطفال الفلسطينيين للمرة الثانية في البرلمان البريطاني

وجاء هذا نتيجة إحاطة نواب بريطانيين وزيارة إلى المحكمة العسكرية، حيث أثرت مسألة محاكمة الأطفال الفلسطينيين في نظام الاحتجاز العسكرية الإسرائيلي في البرلمان البريطاني للمرة الثانية في ١٥ أيار ٢٠١٢ ضمن كلمة ألقته السيدة جوان رودوك ضمت صوتها للمطالبة بعدم التحقيق مع أي طفل في غياب أحد الوالدين وكذلك العمل على تسجيل كافة جلسات التحقيق بالصوت والصورة.

#### ٤. طرح قضية الأطفال الفلسطينيين المعتقلين ضمن التقرير السنوي للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان

اتصالاتنا المباشرة مع القنصلية الأمريكية أدت إلى تضمين قضية الأطفال الأسرى الفلسطينيين في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي حول حقوق الإنسان في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. حيث تضمن تقرير ٢٠١١ عدداً من الملاحظات المتعلقة بالاحتجاز العسكري الإسرائيلي للأطفال بما في ذلك:

#### ٥. استلام تقارير مستمرة حول حوادث إساءة معاملة وأحياناً تعذيب لأحداث جرى اعتقالهم في كثير من الأحيان على شبهات تتعلق بإلقاء الحجارة

- معظم حوادث الإساءة المبلغ عنها حدثت أثناء عمليتي الاعتقال والتحقيق.
- نوع الإساءة المبلغ عنه تضمن الضرب وتكبيل اليدين لفترات طويلة وتهديدات واللجوء المستمر للعزل الانفرادي.
- ورود تقارير عن حوادث إساءة المعاملة في مركز التوقيف في الجلمة بالقرب من حيفا وذلك باحتجاز الأطفال في الحبس الانفرادي في زنازين تكون فيها الإضاءة على مدى ٢٤ ساعة في اليوم.
- ورود تقارير مستمرة حول إجبار بعض الأطفال الفلسطينيين على التوقيع على اعترافات مكتوبة باللغة العبرية معظمهم لا يفهمها ومن ثم استخدام هذه الاعترافات التي انتزعت منهم بالقوة خلال التحقيق معهم كما أفادت تقارير لمنظمات غير حكومية في المحاكم العسكرية الإسرائيلية.

#### ٦. كشف تقرير المحاكم العسكرية السنوي أن ٩٩.٧٤٪ من القضايا أسفرت عن إدانة بحق الأطفال.

وأشار التقرير إلى أنه في الوقت الذي يتم فيه تطبيق القانون العسكري الإسرائيلي على الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، يخضع المستوطنون اليهود المقيمون في المنطقة نفسها للقانون المدني الذي يوفر ضمانات وحماية أكبر. ومن بين القضايا الأخرى التي تناولها التقرير قضايا المساءلة والتعويضات والتمييز وحرية التجمع وحرية التنقل وقطاع غزة وهدم المنازل وعنف المستوطنين والمياه وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الفلسطينيين.

#### ٧. رسالة من محامين بريطانيين إلى وزير الخارجية حول النقل القسري للأطفال

مناشدتنا العاجلة حول النقل القسري للمعتقلين الأطفال إلى سجون داخل إسرائيل أثمرت في حث مجموعة من المحامين البريطانيين لإرسال خطاب إلى السيد وليام هيغ وزير الخارجية البريطاني لمطالبته بالتدخل السريع بشأن هذه المسألة.



## ٨. تقرير لمحاميين بريطانيين حول الأطفال الفلسطينيين المعتقلين بعنوان الأطفال في الاحتجاز العسكري

بعيد اتصالاتنا مع القنصلية البريطانية في القدس، مول مكتب الشؤون الخارجية البريطاني رحلة لوفد من المحامين البريطانيين البارزين منهم النائب العام السابق وقاضي محكمة الاستئناف إلى إسرائيل وفلسطين. حيث استمع الوفد لجلسة إحاطة من قبل الوحدة وقام بزيارة إلى المحكمة العسكرية ومن ثم إصدار تقرير حول قضية الأطفال المحتجزين بعنوان الأطفال في الاحتجاز العسكري.

وفي أعقاب نشر التقرير الذي حظي بتغطية واسعة في وسائل الإعلام الدولية، أثرت عدة أسئلة في البرلمان البريطاني وتمت الإجابة عليها من قبل مستوى وزاري رفيع.

## ٩. عريضة في البرلمان البريطاني حول الأطفال الفلسطينيين المعتقلين

بعد إصدار تقرير الأطفال في الاحتجاز العسكري الوارد أعلاه، تم طرح عريضة برلمانية في مجلس العموم البريطاني للترحيب بالتقرير ودعوة وزير الخارجية للعمل على ضمان امتثال إسرائيل للقانون الدولي حول معاملة الأطفال. قدم هذا الاقتراح النائب ريتشارد بيردن الذي يرأس مجموعة بريطانيا-فلسطين البرلمانية (APPG) ووقع عليه نواب من ستة أحزاب سياسية.

## ١٠. دعوة النقابات البريطانية لوضع حد للترحيل القسري للأطفال الفلسطينيين

نتيجة لجهود المناصرة مع اخادات المملكة المتحدة، قام الاخاد الوطني للمعلمين (NUT) واخاد الجامعات والكليات (UCU) التي تضم في عضويتها ٥٠٠ ألف عضو بإرسال خطاب إلى وزير الخارجية البريطاني لمطالبته بالتدخل العاجل لوقف الترحيل القسري للأطفال الفلسطينيين إلى سجون داخل إسرائيل في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة.

## ١١. قرار بالقيام بحملة لدعم الأطفال الفلسطينيين الأسرى من قبل حزبين سياسيين هولنديين

نتيجة لجهود المناصرة في هولندا، أصدر الحزب الاشتراكي وحزب الخضر اليساري قرارات لدعم الأطفال الأسرى الفلسطينيين. حيث دعا الحزب الاشتراكي الحكومة الهولندية للوقوف وبحزم ضد ممارسة احتجاز الأطفال في الحبس الانفرادي خلال اتصالاتها مع إسرائيل. وكذلك قرر حزب الخضر اليساري التحرك لدعم قضية الأسرى الأطفال داخل وخارج البرلمان الهولندي والبرلمان الأوروبي داعياً الحكومة الهولندية إلى مناقشة مسألتي اعتقال واحتجاز الأطفال الفلسطينيين ومعارضتها خلال اتصالاتها مع إسرائيل.

## ١٢. اعتراف وزارة الخارجية على أن احتجاز الأطفال الفلسطينيين داخل إسرائيل ينتهك القانون الدولي

في رسالة مؤرخة في ٢٩ حزيران ٢٠١٢، ردت وزارة الخارجية البريطانية على المخاوف التي أثرت

من قبل مجموعة محامين بريطانيين حول الترحيل القسري للأطفال الفلسطينيين إلى سجون داخل إسرائيل. ووفقاً لمكتب الخارجية البريطانية، «تشارك الحكومة البريطانية مخاوفكم بشأن معاملة الأطفال الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية وفتحنا حواراً مستمراً مع السلطات الإسرائيلية بشأن هذه المسألة. والحكومة تعترف أن إسرائيل لديها التزامات



قانونية باعتبارها دولة الاحتلال تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب القانون الدولي المطبق بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. ونحن نتفق معكم على أن سياسة إسرائيل في احتجاز فلسطينيين داخل إسرائيل يشكل انتهاكاً للمادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة، وأنه لا يمكن استخدام القانون المحلي كمبرر لانتهاكات القانون الدولي.»

وبناء على هذا الرد، قامت وحدة المناصرة بجهود للضغط على الحكومة البريطانية للعمل على تطبيق إعلاناتها والتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

### ١٣. إصدار لجنة الأمم المتحدة ضد التعذيب لقائمة قضايا لتعالجها إسرائيل

بعد التقرير الذي قدمته الحركة إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، أصدرت اللجنة قائمة قضايا لمطالبة حكومة إسرائيل معالجتها خلال مراجعة إسرائيل في عام ٢٠١٣ وتضمنت القائمة توصيات الحركة التي كانت على النحو التالي:

- ما هي الخطوات التي اتخذتها حكومة إسرائيل حول تسجيل تحقيقات الخبايا الإسرائيلية بالصوت والصورة كوسيلة أخرى لمنع التعذيب وسوء المعاملة؟
- ما هي الخطوات التي اتخذتها حكومة إسرائيل لضمان المثول الفوري لجميع المعتقلين أمام قاض والحصول على محام؟
- مطلوب ذكر عدد الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة المحتجزين في مرافق احتجاز داخل إسرائيل؟
- مطلوب الإشارة إلى التدابير المتخذة لضمان احتجاز أو سجن الطفل كملاذ أخير وعدم استخدام الحبس الانفرادي كوسيلة للضغط أو الإكراه أو العقاب وضمان حصول جميع الأطفال على التعليم المناسب.
- مطلوب أيضاً شرح النظام المطبق على الأطفال رهن الاحتجاز العسكري، ولا سيما ما إذا سجلت التحقيقات معهم وسمح لهم برؤية أولياء أمورهم أو الممثلين القانونيين عنهم.

#### ١٤. إدانة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالأراضي الفلسطينية المحتلة استخدام الحبس الانفرادي ضد الأطفال الفلسطينيين.

بعد مناشدتنا العاجلة ضد الحجز الانفرادي، أصدر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ريتشارد فولك، بياناً يدين استخدام إسرائيل للحبس الانفرادي ضد الأطفال الفلسطينيين.

وجاء على لسانه أن «هذا النمط من سوء المعاملة من قبل إسرائيل لأمر بالغ الخطورة. [...] وهو من ضروب المعاملة غير الإنسانية والقاسية والمهينة وغير المشروعة والخوف الأكبر هو احتمالية أن تؤثر سلباً على الصحة النفسية والجسدية للمعتقلين الأحداث.»

#### ١٥. دخول الأمر العسكري الجديد حيز التنفيذ

كنتيجة غير مباشرة لمبادراتنا في المناصرة وجنباً إلى جنب مع جهود المنظمات الأخرى العاملة في مجال المعتقلين الأطفال وكذلك الضغوط التي مورست من الجهات الفاعلة الأخرى والحكومات، صدر أمر عسكري جديد في الأول من شهر آب يقلل فترة انتظار الأطفال المحتجزين قبل عرضهم أمام محكمة عسكرية لأول مرة من ثمانية أيام إلى أربعة أيام.

#### ١٦. مناقشة وزير الخارجية الأسترالي لقضية الأطفال المعتقلين مع وزير الدفاع الإسرائيلي

بعد عدة جلسات إحاطة لصحفي من صحيفة «ذا أوستريليان»، نشرت مقالة مطولة في تشرين الثاني ٢٠١١ حول قضية الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية حظيت باهتمام كبير من قبل الجمهور ما دفع الحكومة الأسترالية لمناقشة هذه القضية مع الحكومة الإسرائيلية. ففي شهر آب من هذا العام وبعد إحاطة مساعد وزير الخارجية الأسترالي بوب كار حول القضية، ناقش وزير الخارجية هذه المسألة مرة أخرى مع وزير الدفاع الإسرائيلي خلال زيارة للمنطقة استغرقت ثلاثة أيام. ووفقاً لصحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية، فإنه «من المتوقع أنه يناقش السيد كار مسألة الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية خلال لقاءاته مع باراك وليبرمان وهذه المسألة تثير قلقاً خاصاً لدى أستراليا وقد ناقشها في السابق كلا من السيد كار وسلفه كيفين مع السلطات الإسرائيلية المختصة ولكن هذه هي المرة الأولى التي ستتاح فيها للسيد كار فرصة مناقشتها وجه لوجه بدلاً من توجيه الخطابات والرسائل.»

#### ١٧. تقرير جديد لمجلس التفاهم العربي البريطاني (CAABU) يبرز وبشكل واسع إساءة معاملة المعتقلين الفلسطينيين

فقد أصدر المجلس في تشرين الأول ٢٠١٢ تقرير المعتقلين الفلسطينيين: لا أمن مع الظلم تضمن بيانات وثقتها الحركة حول الأطفال المحتجزين.

## ١٨. مواصلة الإخاد الأوروبي الإعراب عن قلقه بشأن معاملة الأطفال المعتقلين

بعد الأسئلة التي أثيرت في البرلمان الأوروبي حول معاملة الأطفال الفلسطينيين في الاحتجاز العسكري الإسرائيلي، أعربت كاثرين أشتون، الممثل الأعلى للمفوضية الأوروبية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، عن قلق الإخاد الأوروبي إزاء ما يلي:

١. عدم توفير الحماية الكافية للأطفال أثناء الاعتقال والاحتجاز وعلى وجه الخصوص عدم السماح لحام وأحد والدي الطفل بحضور التحقيق.
٢. استمرار إيداع الأطفال في الحجز الانفرادي في انتهاك للمادة ١٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.
٣. حرمان إطلاق السراح بكفالة لنحو ٩٠٪ من الأطفال في انتهاك لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.
٤. الترحيل القسري للأطفال الفلسطينيين إلى سجون داخل إسرائيل في انتهاك للمادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة.

إصدار وزير بريطاني بيانا حول الأطفال الفلسطينيين المعتقلين بعد مداخلة للبرلماني ريتشارد بيرتون، أعلن وزير الشرق الأوسط البريطاني أليستير بيرت اتخاذ إجراءات للضغط على إسرائيل لتحسين أوضاع الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

## المؤسسة في وسائل الإعلام

حظيت مبادرات الحركة وأنشطتها في المناصرة بتغطية واسعة من وسائل إعلامية دولية خلال العام ٢٠١٢ وذكرت أعمالها ضمن جملة أمور في التقارير ووسائل الاعلام التالية:

- مجلة أصدقاء العمل من أجل فلسطين البريطانية: التمسك بحقوق الأطفال الفلسطينيين
- مجلة نقابة المعلمين الوطنية البريطانية: الدفاع عن حقوق الطفل
- صحيفة الجارديان البريطانية: كشف جنود إسرائيليون سابقون لسوء معاملة منظم بحق الأطفال الفلسطينيين
- صحيفة سيدني مورنينج هيرالد الأسترالية: فضح جنود إسرائيليين لحنة الأطفال الفلسطينيين
- صحيفة تايمز الأيرلندية: جنود إسرائيليون سابقون يروون كيفية إساءة معاملة الأطفال
- صحيفة إل بيس الإسبانية: تقارير جنود إسرائيليين حول إساءة معاملة الأطفال الفلسطينيين
- صحيفة ذا إيج الأسترالية: جنود إسرائيليون يكشفون محنة الأطفال الفلسطينيين
- صحيفة كانبيرا تايمز الأسترالية: جنود إسرائيليون يكشفون محنة الأطفال الفلسطينيين
- قناة الجزيرة الإنجليزية والعربية: إساءة معاملة الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية
- صحيفة هافتنغتون بوست البريطانية: يجب معاملة الأطفال الفلسطينيين الأسرى بعدل وانصاف
- صحيفة ذا أوستريليان: وزير خارجية استراليا يناقش مسألة السجناء الأطفال مع إسرائيل
- صحيفة ذا أوستريليان: وزير الخارجية الاسترالي يثير مخاوف بشأن محنة الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

- صحيفة هآرتس الإسرائيلية: انتقاد بريطاني شديد اللهجة لإسرائيل: ليس كل الأطفال الفلسطينيين إرهابيين محتملين
- صحيفة سيدني مورنينغ هيرالد الأسترالية: إدانة محامين بريطاني لظلم إسرائيل للقاصرين الفلسطينيين
- شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة في الأمم المتحدة (IRIN): مساعدة الأطفال المحررين على التعامل مع الصدمات النفسية
- صحيفة ذا إنديبنندنت البريطانية: الجيش الإسرائيلي متهم بإساءة معاملة الأطفال
- صحيفة إل بيس الإسبانية: منظمة غير حكومية تدين الانتهاكات بحق الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية
- صحيفة الجارديان البريطانية: الأطفال الفلسطينيون في وحدة وحيرة في المعتقل الإسرائيلي في الجلمة

### ◀ التقدم المحرز لتحقيق النتائج

خلال الفترة المشمولة بالتقرير جرى مراقبة الانتهاكات ضد حقوق الأطفال وتوثيقها من خلال تحقيقات ميدانية وزيارات للسجون ورصد إجراءات المحكمة واستخدام البيانات في أعمال المناصرة بعد فحصها والتأكد من صحتها.

وقد جرى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في فضح وتحدي انتهاكات حقوق الأطفال من خلال جميع الأنشطة المنفذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالإضافة إلى زيادة الوعي حول وضع الأطفال



الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ورفع شكاوى لحالات مناسبة بموافقة من الأسر وكذلك مواصلة وحدة المناصرة العمل بشكل وثيق مع الشركاء والمشاركة في مجموعة العمل لآليات مراقبة والإبلاغ عن تنفيذ قرار ١٦١٢.

وإلى جانب القيام بزيارات رقابية للسجون، قام محامو الحركة أيضاً برصد ومراقبة إجراءات المحكمة خلال الجلسات.

### الدروس المستفادة

- من أجل جذب المزيد من الاهتمام عبر وسائل الاعلام الاجتماعية، ينبغي على منشورات المؤسسة التركيز على مجالات الخبرة، يشار إلى أن دراسات الحالة كانت مواد المناصرة الأكثر قراءة ومشاركة.
- استفاد محامو المؤسسة من التعديلات التي أدخلت على الأوامر العسكرية التي تنص على أنه يجب إبلاغ الطفل بحقوقه كحق استشارة محام قبل التحقيق ومن ثم إبلاغ المحكمة بوقوع الانتهاكات لهذه الحقوق أدت إلى إسقاط بعض التهم الموجهة للأطفال. وفي بعض الحالات إطلاق سراحهم بكفالة. هذا أدى في نهاية المطاف إلى زيادة في عدد الملفات المغلقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وزيادة نسبة الأطفال المفرج عنهم بكفالة.
- ينبغي استخدام الانتهاكات الموثقة ضد حقوق الأطفال، خلال النقل والاحتجاز والتحقيق، أمام المحكمة وغيرها من الوسائل كمواد المناصرة.

### القضايا والعقبات والإجراءات المتخذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

- نظراً لمسائل جديد التأشيرات، لم تستطع وحدة المناصرة من القيام بجولة مناصرة إلى هولندا خلال شهر أيار وتم بدلاً من ذلك اجراء المقابلة عبر سكايب وتحقيق نتائج جيدة.
- من بين العقبات التي تواجه الوحدة القانونية هو تأخر السلطات الإسرائيلية في متابعة الشكاوى المقدمة من المؤسسة ورفضها الامتثال بوجوب حضور محام لجلسات التحقيق في الادعاءات الموجهة ضد الأطفال.
- تردد أقارب الضحايا أو شهود العيان في تبادل المعلومات عقبه أخرى يواجهها العاملون في الميدان.
- الجدار ونقاط التفتيش تصعب مهمة العاملين في الميدان للوصول لبعض المناطق لأداء وظائفهم.
- قد يكون للحالة الأمنية السائدة تأثير على قدرة العاملين في الميدان على التنقل بسهولة ولا سيما بالقرب من المستوطنات أو أبراج المراقبة.